الفصل الخامس

المصالحة الوطنية

جاء في كتاب المصالحة الوطنية التالي:

(كانت حركة الثاني من يوليو حدثاً ذا آثار كبيرة في صفوف الحكومة والمعارضة، إذ أدرك الطرفان أن احتداد العنف بينهما يولد موقفاً يجعل كل طرف أكثر اعتماداً علي جهات غير سودانية فتتآكل السيادة الوطنية.

أدركت الحكومة الآتي:

***أولاً:** أن النظام في السودان لا يمكن أن يضمن الاستقرار حتى إذا استطاع أن يسيطر علي القوات المسلحة وأجهزة الأمن سيطرة تامة، فالمدنيون إذا دفعوا بحوافز عدائية كافية يستطيعون استيعاب السلاح الحديث والتدريب الحديث والتصدي للقوات المسلحة.*

***ثانياً:** أن حدة النزاع الداخلي تجبرها علي صرف أموال طائلة لأغراض سياسية وأمنية وهذا بدوره يزيد التوتر ويرفع درجة عدم الاستقرار النفسي في البلاد.*

وأدركت المعارضة الآتي:

***أولاً:** أن العنف وإن توفرت وسائله ليس مأمون العواقب ولا يمكن التأكد أن مباشريه سوف يلتزمون بالخطة المتفق عليها.*

***ثانيا:** أن جبهة المعارضة ليست موحدة بالقدر الذي يكفي لعمل ثوري مشترك.*

هذه القناعات لم تبرز للسطح عقب الثاني من يوليو مباشرة، بل ساد الموقف غضب ومرارة وروح عدائية وانتقامية لم يشهد السودان لها مثيلاً من قبل، واستعد الطرفان وأعلنوا أنهم في طريق الصدام حتى النهاية فإما قاتلين وإما مقتولين. وشهد النصف الأخير من عام ١٩٧٦ م مظاهر عنف وقهر ومرارة وغضب وتحفز ووعيد لم يشهدها

السودان في تاريخه الحديث.

بعد الثاني من يوليو اتخذت الحكومة إجراءات أمن مكثفة ودقيقة، ووسعت الاعتقالات لتشمل كل من حامت حوله تهمة أو ذكر اسمه المتهمون المنهارون أمام ضغوط المحققين، وعقدت اتفاقية دفاع مشترك مع القاهرة. وجعلت التحقيقات والمحاكمات مادة لمحطة إعلامية شاملة ضد المعارضة، حملة قامت بها أجهزة الإعلام السودانية ورددتها الأجهزة المصرية، وكان من أوضح معالم المحطة أن الأجهزة الرسمية قد فاجأتها الحركة مفاجأة تامة واذهلتها سريتها واقترابها من النجاح التام لولا هفوات بسيطة.

أما المعارضة فبعد أن أفاقت من الصدمة عقدت اجتماعا في لندن في أغسطس ١٩٧٦ م وقررت الآتي:

أ) احتواء الآثار الضارة لحملة الحكومة الإعلامية التي استخدمت التحقيقات لبث الفرقة بين أطراف الجبهة. ومن وسائل الاحتواء كتابة تقويم لحركة الثاني من يوليو يوضح الحقائق ويركز علي وحدة الجبهة.

ب) تكوين لجنة للقيام بعمليات داخل السودان تحافظ علي سخونة الموقف.

ج) إسناد إعلام الجبهة لمكتب برئاسة السيد أحمد زين العابدين لإصدار صحيفة نصف شهرية والاستفادة من إذاعات البلاد الصديقة.

د) يعاد تنظيم المعسكرات ويعاد التدريب ويوجه الاستعداد للعمليات الهجومية المتكررة التي وعد بيان الجبهة الوطنية بالقيام بها في بيان السيد الصادق المهدي رئيس الجبهة في ٨ يوليو ١٩٧٦ م.

الوساطة للحوار

وأثناء هذا التأهب الصدامي والتراشق تقدم وسيطان هما السيدان خالد فرح وعصمت زلفو للسيد الصادق المهدي في لندن وقالا له إنهما كمواطنين سودانيين لا يرضيان عما يدور في السودان من عداء واستعداد لصدام وأن أحدهما صديق للسيد مأمون عوض أبو زيد وزير الداخلية وأنهما علما منه استعداده لإجراء حوار للتوصل لحل سلمي وأنهما يريدان أن يعرفا إن كانت الجبهة أيضا علي استعداد لذلك؟

فقال لهما إننا دائما مع الحل السلمي فنحن أصلاً مدنيون ولم نلجأ للعنف إلا اضطراراً. واستطاع الوسيطان أن يعقدا اجتماعاً بين السيدين الصادق المهدي ومأمون عوض أبو زيد في فندق هيلتون بلندن في يناير ١٩٧٧م، ودار حديث خلاصته تأكيد السيد الصادق بتوجه المعارضة السلمي، وموقفها الملتزم بالحريات والديمقراطية، والرجوع للشعب، عارضاً أن يكون ذلك عبر الاستفتاء الحر، ووعد السيد مأمون ببحث الأمر مع النميري.

وفي منتصف فبراير ١٩٧٧م كان موقف الجبهة الوطنية داخلياً ملىء بالسلبيات وأسباب الاختلاف والعجز، فالقرارات التي اتخذت في أغسطس ١٩٧٦م لم ينفذ منها إلا الخاص بالمعسكرات وتنظيمها والتدريب، أما خطة التسخين (مسؤولية السادة حسين الهندي ومهدي إبراهيم) وخطة الإعلام (مسؤولية السيد أحمد زين العابدين) وخطة التقويم الوفاقي (مسؤولية السيد عثمان خالد) فلم ينفذ منها شيئاً سوي إصدار عدد واحد من المجلة الدورية كان ضعيفاً مما جعل قيادة الجبهة تأمر بعدم توزيعه.

وأما موقف الجبهة الخارجي فقد كان قويا جداً. وفي النصف الأخير من فبراير انعقد اجتماع مهم للمكتب السياسي للجبهة قال فيه السيد الصادق المهدي إن التضحية ليست موزعة بين فصائل الجبهة بالتساوي، فرجال حزب الأمة في المعسكرين الشرقي والغربي هم المعرضون لخطر الهجوم من القوات السودانية والمصرية، وغالبية الذين سجنوا في الداخل كذلك، وقد اتسعت حركة الاعتقالات بسبب عثور السلطة علي كشوفات كاملة عن طريق الصدفة (كشف عبد اللطيف الجميعابي) أو عن طريق الاستسلام (كشف عز الدين عثمان صالح) أو عن طريق الانهيار (شهادة الفاضل الجاك) مما عرض للعقاب والمساءلة جماعة حزب الأمة داخل السودان.

أما الآخرون في الجبهة فلا يتعرضون لبطش مماثل و(الجمر يحرق واطئه)، ونحن لا نستطيع أن نتأمل الأمور ببرود النفس الذي يستطيعه غيرنا، ولا أن نعبأ بالخلافات الجانبية والمماطلات، ولذلك لا بد من تحرك حاسم يبدل الموقف في السودان وأمامنا ثلاثة سبل لذلك: إما القيام بحركة عاصفة حاسمة للإطاحة بالنظام، وإما القيام بإضراب سياسي شامل داخل السودان، وإما الاتفاق والصلح علي أساس وسطي بيننا وبين النظام. وقال إنه سائر في هذه الاتجاهات الثلاثة، واتفق أنه لا بد من حد أدني من التنسيق

والتزام كل طرف مهما كانت الظروف بميثاق الجبهة.

وبعد ذلك الاجتماع اجتمع السيدان الصادق والهندي وقال الأول إننا نستطيع القيام بحركة عاصفة خاطفة تعتمد علي وجود مدربين علي الدبابات والمدرعات وتقوم بخطة استيلاء علي الدبابات والمدرعات وتعطيل ما لا يستولى عليه واحتلال المواقع والإطاحة بالنظام علي أن يتم التحرك من الشرق في فترة قبل ٢٥/ ٥/ ١٩٧٧ م طالباً رأيه في المسألة، وقد وافق عليها وبدأ التنفيذ في مارس ١٩٧٧ م.

أما موضوع الإضراب السياسي فكان لا بد من إحصاء احتمالاته داخلياً وإجراء اتفاق مع اليسار لأن له جيوباً في القطاع الحديث.

أما موضوع الاتفاق مع النظام فقد كان السيد الصادق المهدي يرى أنه سيكون مشغولاً بالإعداد للخطة العاصفة وربما اتصل السيد مأمون عوض أبو زيد أو الوسيطان لمواصلة البحث ولذلك وضع ورقة عمل لمن يهمه الأمر وتركها في لندن مع الدكتور عبد الحميد صالح لكي يناقش علي أساسها إذا اتصل به وسيط أو ممثل للحكومة ونص الورقة المؤرخة ٢٠/ ٢/ ١٩٧٧ م هو الآتي:

بسم الله الرحمن الرحيم

نظام مايو خلق ظروفا سياسية شاذة في بلادنا فصار العنف والتآمر والتدخل الأجنبي سمة ملازمة للحياة فيها. والراجح الآن أن يتصاعد العنف والتآمر والتدخل الأجنبي إلى أقصى درجاته مضافاً إلى غيره من الشرور والإخفاقات التي نكبت السودان الحبيب. وقد خطر ببال أهل بلادنا أن يجدوا مخرجاً من هذا التعقيد الرهيب.

نقاط مقترحة لاتفاق قومي شامل

١) قفل الطريق نهائيا أمام التفرق الحزبي بصورته القديمة.

٢) اتفاقية الجنوب تستمر مبرأة من مداخل النفوذ الأجنبي.

٣) تكريس الجهود لتنمية مخططة وعاجلة وعادلة بين الفئات والأقاليم.

٤) العدل والإنصاف الناجز لأقاليم البلاد وخاصة الغرب تنموياً والمشاركة في كل مستويات الأداء.

٥) المؤسسات السياسية تكون ديمقراطية مع قيد علي التفرق الحزبي والمؤسسات السياسية هي التي تتخذ القرار النهائي في كل الأمور.

٦) المؤسسات الاقتصادية اشتراكية.

٧) القوات المسلحة رافد مشارك في الأداء السياسي مشاركة توازن بين الالتزام بالخط السياسي القومي وضوابط الجندية.

٨) الإسلام هو المنطلق الفكري للأداء العام والخاص.

٩) للسودان دور قومي عربي ودور تضامني أفريقي وواجب في إبعاد البعث الإسلامي والعربي والافريقي من سيطرة الدول الكبرى.

الاختلافات الواردة

١. طبيعة مؤسسات النظام السياسية ومدى الحريات.

٢. مدى الإلتزام الفكري والنقاط المحددة المختلف عليها تصاغ لإجراء استفتاء عليها.

الإجراءات الأولية:

أن يعترف الطرفان بالواقع السياسي الماثل وأن تصاغ نقاط الاتفاق والنقاط المختلف عليها صياغة نهائية. وإلى حين قيام النظام البديل يقوم وضع انتقالي لزمان محدد مهامه:

(١) تلطيف المرارة ببيانات وإجراءات تمحو المستطاع من الخلفية الدموية.

(٢) التزام الحكومة تكويناً وخطاً قومياً.

(٣) العفو والمعافاة.

هكذا تحرك الحبيب السيد الصادق المهدي في الاتجاهات الثلاثة وقد ساعد علي تقوية موقف الجبهة أن ليبيا سمحت للجبهة أن تذيع من ركن إذاعة الوطن العربي بعد أن كانت قد تمنعت عن ذلك. كما أتاح الأثيوبيون للسيدين حسين الهندي وعمر نور الدائم إذاعة أحاديث من إذاعة صوت الإنجيل سابقا.

في مارس ١٩٧٧ م بدأت تتسرب بعض المعلومات عن نشاط السيد الصادق، ودون تحريات تبنى السيد أحمد زين العابدين هجوماً علي قيادة الجبهة الوطنية بأنها تفاوض الحكومة وتفاوض الشيوعيين من وراء ظهر أعضاء المكتب السياسي.

وللمساءلة في هذا الأمر انعقد اجتماع للمكتب السياسي في طرابلس في ٢٨/٣/١٩٧٧ م فتداول الاجتماع الأمر وقرر الآتي:

أ) العمل لتوسيع المعارضة وإشراك الشيوعيين دون تعديل لميثاق الجبهة.

ب) الموافقة علي إجراء أية اتصالات لوضع حل سلمي لقضية البلاد علي ألا يرتبط أحد ببرنامج أو اتفاق إلا إذا اتخذ قرار بذلك.

ج) الأقاويل والاتهامات المنسوبة لأحد أطراف الجبهة أو قادتها لا يتداولها الآخرون إلا إذا جرت تحريات عنها في أجهزة الجبهة.

وساطة فتح الرحمن البشير

اتصل بالدكتور عبد الحميد صالح السيد إبراهيم منعم منصور في أبريل ١٩٧٧ م وحدثه عن اتجاهات للتوسط بين النظام والمعارضين، ثم اتصل به السيد فتح الرحمن البشير وأطلعه على ورقة الاتفاق أعلاه، فناقشها معه وعدل بعض بنودها وأخذ صورة منها وذهب بها إلي باريس في منتصف مايو ١٩٧٧ م لمقابلة النميري. وبعد مقابلة النميري في ١٧/٥/١٩٧٧ م عاد السيد فتح الرحمن إلي لندن يحمل تعليقاً منه على بنود الاتفاق المقترحة نصه: «علمت بما دار بين الأخ فتح الرحمن والسيد الصادق الصديق المهدي وبهذا أفوضكم تفويضاً كاملاً في الاستمرار فيما بدأته، وأرجو أن تكون نهايته وضع حد نهائي لما حصل بين السلطة والصادق وأعوانه. لا نريد أن يكون هذا عملاً مرحلياً بل نهائياً لكل النشاطات التي كانت دائرة في خارج السودان، والله ولي التوفيق».

لم يكن السيد فتح الرحمن قد قابل السيد الصادق المهدي والإشارة لذلك في تعليق النميري تخص مقابلته للدكتور عبد الحميد صالح. وكان السيد الصادق المهدي في ليبيا وعاد منها إلي لندن في يوم ٢٠/٥/١٩٧٧ م لكي يقابل شخصاً ذا دور في التحرك العسكري المزمع، فقابله السيد فتح الرحمن البشير في لندن، وعرض عليه تفويض النميري له لإجراء حوار معه. واتصل الحوار عبر خطابين مقتضبين بين السيد الصادق

والنميري.

كان السيد الصادق المهدي قد أطلع السيدين حسين الهندي وعثمان خالد علي الأسس المذكورة المقترحة للاتفاق فوافقا عليها.

وفي أواخر مايو ١٩٧٧ م دعا السيد الصادق المهدي جميع الأعضاء القياديين للجبهة الوطنية الموجودين بلندن وضم الاجتماع عشرين شخصاً من كل أطراف الجبهة، وانعقد في فندق مايلستون، وهناك أطلعهم علي جوهر مشروع الاتفاق فناقشوه، واقترحوا تعديلات طفيفة، وقرروا إجراء مزيد من الاتصالات لمعرفة مدي جدية الحكومة.

ثم ذهب السيد الصادق إلي ليبيا في آخر يوم في مايو ١٩٧٧ م، وهنالك قابل السيد حسين الهندي وبحث معه تطورات خطة الحرب، وتطورات خطة السلام، وكان رأي السيد الصادق المهدي أن مشروع السلام الحالي جاد ولذلك ينبغي إلغاء الخطة الحربية العاصفة، فوافقه السيد حسين الهندي على ذلك، وتم إلغاء سفريات الطائرات التي كانت معدة لسفر القوات إلي الشرق، على أن يسافروا للبقاء في المعسكر الغربي. حيث زارهم السيد الصادق في أوائل يونيو وأطلعهم على جميع تطورات الموقف فأيدوا مبدأ المصالحة إذا سلمت النوايا، ثم عاد إلي طرابلس.

وفي ٩/٦/١٩٧٧ م جرت مقابلة بين السيد الصادق المهدي والعقيد معمر القذافي والسيد أبو بكر يونس وأطلعهما علي تطورات موضوع المصالحة، وأبدت القيادة الليبية ترحيباً، وتم الحديث عن مشروع المصالحة المصرية الليبية، وأكد القذافي أنها مبادرة أتت من مصر وليست مربوطة بمصالحة النميري للمعارضة السودانية.

ثم عاد السيد الصادق المهدي للندن بعد أن أبلغ السيد حسين الهندي في طرابلس بأنه يتوقع تطورات مهمة في موضوع المصالحة مما يقتضي لقاءهما في لندن للتفاكر حول الموقف، وكان السيد حسين الهندي بصدد السفر إلي باريس للعلاج، فتواعدا على أن يتم الاتصال بينهما حال وصوله لباريس ولكنه حينما وصلها لم يقم بالاتصال لمعرفة عنوانه.

كان السيد الصادق المهدي قد رد علي خطاب رئيس النظام المايوي بخطاب يذكر

فيه استعداده للقاء النميري لبحث الأسس التي يمكن أن يقوم عليها الصلح والوحدة الوطنية الشاملة في أي مكان في السودان في يوم الاثنين ١٢ رجب ١٣٩٧ الموافق ١٩٧٧/٦/٢٧ م. وتلقى رداً منه مقترحاً تغيير التاريخ للخامس من يوليو لارتباطه بمؤتمر القمة الأفريقي حتى الثالث من يوليو بالجابون.

حاول السيد الصادق حينها البحث عن مكان السيد حسين الهندي للتفاكر حول هذا التطور المهم فلم يجده، وفجأة اتصل به الهندي هاتفياً من مطار لندن في يوم ١٩٧٧/٦/٢٣ م وقال إنه مع الأخضر الإبراهيمي في المطار ولم يعثرا على غرفة خالية بالفنادق، وأخبره السيد الصادق أنه كان يحاول الاتصال به لشرح تطورات مهمة، وأنه يرحب به هو وضيفه في شقته فبها غرفة إضافية، واتفقا على ذلك، ولكنه لم يصل ولم يتصل ولم يظهر إلا بعد أسبوعين.

وفي يوم ١٠ رجب الموافق ١٩٧٧/٦/٢٥ م كتب السيد الصادق للرئيس نميري الرد بالموافقة على المكان والزمان المحددين: بورتسودان في ١٩٧٧/٧/٥ م.

وكان السيد الصادق وعد الوسيط السيد فتح الرحمن البشير بأن يلتقي بجعفر نميري في أي مكان شاء إذا هو قبل شروط المصالحة). أ. ه.[1]

يقول السيد الصادق: (وجاءني الرد بالإيجاب وأنه يدعوني لمقابلته في بورتسودان، وبينما نستعد للسفر جاءتني رسالة من أحد الناس، دون توقيع، من داخل السودان. فحواها: اتق مصير المماليك، واللبيب بالإشارة يفهم. (الإشارة هنا للغداء الذي أعده محمد علي للمماليك في القلعة في القاهرة ثم أحاط بهم هناك وقتلهم عن آخرهم) وكان زملائي منقسمين حول ذهابي للسودان لمقابلة نميري ولكن بعد وصول تلك الرسالة اتفقوا على رفض السفر. وكنت قد أعطيت كلمة فما العمل؟ رأيت أنه لا سبيل لحسم الأمر عن طريق البحث العقلي فاستخرت الله.. جاءني في المنام أن رأيت نفسي منتعلاً حذاءً أخضر ناعماً وماهلاً. إن لي في الرؤى رموزاً فإن رأيت نفسي منتعلاً حذاءً مريحاً فهو رمز أمان وخير، وإن رأيت منتعلاً حذاءً ضيقاً فهو رمز شر آت لذلك قررت أن السفر آمن وسافرت وكان بالفعل آمناً).

(١) نقلاً عن كتاب المصالحة الوطنية بتصرف

لكن الرسالة التي تركها السيد الصادق والتي تجعل احتمال غدر النميري به وارداً تؤكد أنه كان يغامر بالذهاب ويعتقد أنه لا ضير طالما أن دمه سوف يكون مهراً لحرية بلاده.

السيد غراهام توماس من جهته عارض اللقاء أولاً لأن الصادق كان لا يزال خاضعاً للحكم عليه بالإعدام، وثانياً لأن ذهابه للسودان سيبدو كأنه استجابة لمبادرة نميري نفسه، وفضل أن يتم اللقاء في مكان حيادي كسويسرا أو على سفينة في البحر، وأن يحضر اللقاء شخص حيادي، وقال: ولكن الصادق (قال إن عليه أن يجرب صدق نميري، فإذا ما اقترح هو طريقاً بديلاً أو فرض شروطاً لإجراء ذلك اللقاء فإن الأمر سيترك انطباعاً بأنه خائف أو متهرب)..(لم اتقبل جداله هذا لأن شجاعة الصادق لا جدال فيها).. (لقد غادر الصادق بريطانيا إلى السودان وترك خطاباً وتعليمات محددة فيما إذا لم يعد،..، كان قلقاً من أن نميري قد يكون مخادعاً، ومع هذا فقد قرر أن يعرف الحقيقة لأن هذا من مصلحة السودان)[1].

في كفي قفصة زيتون وعلى كتفي نعشي!

وجاء في كتاب المصالحة:

(في يوم ٤/٧ توجه السيدان الصادق المهدي وفتح الرحمن البشير إلي مطار هيثرو بلندن للسفر إلي أثينا، وفي المطار سجل الأول رسالة صوتية بالكاسيت ليسمعها أعضاء المكتب السياسي والمهاجرون في المعسكرات نصها كالآتي:

(١) في يناير الماضي اتصل بي بعض الوسطاء من المواطنين وطلبوا أن يبحثوا إيجاد مخرج للصراع الدامي في السودان الذي صار مدخلا لنفوذ أجنبي وحوار دموي لا تؤمن عواقبه. ونتيجة لاتصالاتهم هذه رتبوا اجتماعاً حضره معي الرائد مأمون عوض أبو زيد، وتداولنا الأمر، ولم يتجاوز ذلك الاجتماع مرحلة تذويب الجليد وتأكيد أننا سنمضي في نضالنا ما دام النظام في السودان يقوم علي الظلم والقمع.

(٢) وفي مارس الماضي اتصل بنا الأخ إبراهيم منعم وسيطاً مشتركاً معه في الوساطة

(١) توماس، سابق ص ١٦٦

اللواء عمر محمد الطيب، وبعده اتصل بنا الأخ فتح الرحمن البشير وسيطاً متصلاً مباشرة بالرئيس جعفر نميري. وقد أكد اتصاله هذا بأن حمل رسالة من الرئيس عندما كان في زيارته الأخيرة لباريس.

(٣) أكدنا لجميع الوسطاء أننا نقبل مبدأ الوصول لوفاق سلمي إذا كان هذا سيتم علي مبادئ تتلخص في سبع نقاط هي:

أولاً: أن يكون التنظيم السياسي واحداً ديمقراطياً اختيارياً جامعاً لكل عناصر الحركة السياسية.

ثانياً: أن يكون الاقتصاد اشتراكياً موجهاً بهداية الإسلام.

ثالثاً: أن يكون الدستور ديمقراطياً بمعني أن تنال المناصب بالانتخاب الحر المتنافس عليه وأن تكفل سيادة القانون والحريات الأساسية وأن يكون التشريع إسلامياً.

رابعاً: أن تراجع اتفاقية أديس أبابا لسد الثغرات التي كشفت عنها الممارسة، وأن تراجع الخطط والسياسات لإشراك أبناء الأقاليم وإنصاف المناطق المتخلفة في السودان غربه وشرقه.

خامساً: أن تكون القوات المسلحة قومية سلوكاً وتكويناً، وأن يراجع ما يتنافى مع ذلك كله وأن تستمر مشاركة في الأداء الوطني في إطار قومي.

سادساً: أن تتجه سياسة السودان الخارجية لحياد حقيقي بين المعسكرين الدوليين، وفي اتجاه وطني في الصعيد العربي والأفريقي مع معاملة جيراننا العرب في اتجاه الوحدة العربية وجيراننا الأفارقة في اتجاه ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وحسن الجوار.

سابعاً: أن تراجع نتائج النزاع الداخلية والخارجية وخاصة تصحيح الموقف من تاريخ الإمام الهادي والأنصار، موقفهم الذي أدى بطريق غير مباشرة لتعديل مسار البلاد. وطبعاً يشمل التعديل إعفاء الأحكام وإطلاق سراح المحبوسين السياسيين وفتح صفحة جديدة يحترم فيها الإنسان السوداني وتكفل حقوقه الأساسية.

هذه النقاط تداولها الوسطاء وجاءوا بما يؤكد قبول الطرف الآخر لها أساساً

للحوار، وكنت أؤكد للجميع بأننا نبحث هذه الأمور من ناحية أننا جبهة وطنية متحدة، وأطلعت الأخوة حسين الهندي وعثمان خالد علي الأمر وأطلعت أيضا جميع أجهزة الجبهة وكانوا جميعاً مع الملاحظات موافقين علي أن نحاول بجدية التوصل لاتفاق لا تقاعساً عن الجهاد ولكن تحقيقاً لأهدافه بوسائل أخرى إن أراد الله ذلك، كما أطلعت أشقاءنا قادة الثورة الليبية الذين وقفوا معنا دائماً موقفاً عربياً صادقاً وعاملونا معاملة إسلامية أخوية كريمة.

لقد قبلت الدعوة للاجتماع في السودان مدركاً أن في الأمر مخاطرة كبيرة، وانتظر إحدى نتيجتين فإما اتفاق عادل، واما التعرض لغدر لن يفيد النظام في المدى البعيد وسيكون دمي أو جسدي داعياً للجهاد وحركة التحرير الديمقراطي في السودان. وقد تركتُ جميع وثائق الاتصالات التي تمت لدي طرف أمين لنشرها إن لزم، وسينوب عنا في مواصلة العمل لجنة مسؤولة فوضتها.

تحياتي لجميع من شاطرنا العمل في المرحلة الماضية داخل السودان وخارجه وخاصة اخوتي المهاجرين المرابطين المجاهدين الذين أجبرني صبرهم علي المشاق أن أحاول جاهداً أن أحقق الممكن من أهدافهم، فإن وفقت فبالله التوفيق.

الصادق الصديق عبد الرحمن المهدي)

حمل الصادق المهدي إذن نعشه على كتفه وذهب لبورتسودان، ولم يشترط حتى أن يرفع عنه حكم الإعدام الذي حكمته عليه المحكمة غيابياً! موقف تعبر عنه بصدق كلمات مارسيل خليفة الشهيرة.

منتصبَ القامةِ أمشي

مرفوع الهامة أمشي

في كفي قصفة زيتونٍ

وعلى كتفي نعشي!

ولنستأنف السرد من كتاب المصالحة:

(سافر السيدان الصادق المهدي وفتح الرحمن إلي أثينا وهنالك ركبا طائرة خاصة

يصحبها الدكتور بهاء الدين إدريس، واتجها نحو بورتسودان حيث انعقد الاجتماع التاريخي بين الصادق والنميري في يوم ٦/٧/١٩٧٧ م واستمر حتى صباح ٧/٧/١٩٧٧ م مستغرقاً عشر ساعات.

في ذلك الاجتماع بدأ النميري بالإشادة بشجاعة السيد الصادق للقدوم لبورتسودان وهو محكوم بالإعدام بدون أن يطلب رفع الحكم عليه، وقال إنه تناغما مع هذا الموقف سيعلن عفواً عاماً ويطلق جميع السجناء السياسيين ويرفع الأحكام عليهم.

وذكر السيد الصادق الأسباب التي دعتهم للتجاوب مع نداء المصالحة، ومنها الحفاظ على السيادة الوطنية وسد منافذ التدخل الأجنبي في الشئون السودانية، والتجربة التي أثبتت أن العنف لا يحقق دائماً الأهداف المرجوة، والسعي لتحقيق الوحدة والسلام والاستقرار وجذب الأموال العربية للاستثمار والتنمية في السودان، بالإضافة لتحول خطاب النظام الحاكم في السودان واتجاهه للهدي الإسلامي.

ودار حوار حول الاتحاد الاشتراكي إذ أشاد به النميري بينما ذكر السيد الصادق مثالبه، وتحدث عن الإصلاحات الضرورية فيه ليكون ديمقراطياً جامعاً بحق للسودانيين، وكذلك الإصلاحات الديمقراطية الواجبة للدستور، كما تم التطرق لوضع الأنصار وضرورة رد الاعتبار لهم والتعرف على قبر الإمام الهادي المهدي، وإعادة دفنه في المكان المناسب بقبة الإمام المهدي، واستيعاب المهاجرين بعد عودتهم في أنشطة مدنية وعسكرية مناسبة.

وفي النهاية تم الاتفاق على ضرورة مواصلة الحوار ولم يخرج بيان رسمي عن اللقاء.

ما بعد بورتسودان

عاد السيد الصادق المهدي إلى لندن، ثم واصل سيره إلى طرابلس في طريقه إلى المعسكر الغربي. وفي طرابلس قابل العقيد معمر القذافي والسيد أبو بكر يونس وذلك في يوم ١٠/٧/١٩٧٧ م. واستمعا إليه وكان تعليق القذافي: هذه صفحة جديدة وربما أدت إلى تطورات إيجابية، وأضاف: أما العلاقات فأنا مستعد لإعادتها غداً.

وكان هذا التعليق متمشياً مع سياسة ليبيا في تلك الفترة فقد كانت ليبيا قد حسنت

علاقاتها بتونس والمغرب والأردن.

وواصل السيد الصادق المهدي سيره للمعسكر الغربي حيث أطلع المهاجرين علي نتائج اجتماع بورتسودان وأيدوها بحماس بالغ.

ثم عاد إلى لندن حيث عقد اجتماعا للمكتب السياسي للجبهة الوطنية حضره جميع أعضائه في فندق براون في يوم ١٤/٧/١٩٧٧ م واتخذ الاجتماع القرارات الآتية:

(أ) أخذ علماً بما دار في بور تسودان وشكر السيد الصادق علي إقدامه وتفويضه لمواصلة الحوار؛

(ب) مراجعة أوضاع الجبهة وإيقاف التجنيد والتدريب؛

(ج) الحرص علي وحدة الجبهة من كل الوجوه؛

(د) عقد اجتماع يشمل ممثلين داخل السودان لتفصيل الخطوات المقبلة؛

وكان السيد حسين الهندي، الذي عرف عنه فيما بعد بمعارضته للمصالحة بشكل مبدئي فيما أبدت تصريحاته، كان حاضراً هذا الاجتماع ومتحمساً لنتائجه.

الشرخ داخل الجبهة الوطنية

الشرخ الذي حدث داخل الجبهة الوطنية لم يكن لأسباب داخلية، بل صدى للسياسة الخارجية وانحياز أطراف داخل الجبهة لليبيا، وهذه هي الحقيقة المرة التي حاول البعض إلباسها لبوس مواقف مبدئية من المصالحة.

في يوم ١٩//٧/١٩٧٧ م وقع تصعيد للمناوشات في الحدود المصرية الليبية واعتدت القوات المصرية علي مواقع ليبية في حركة سماها الرئيس السادات تأديبية.

فاتصل السيد الصادق بالسيد فتح الرحمن البشير ورجاه أن يتأكد أن يلزم السودان الحياد، وهم السيد الصادق أن يسافر إلى ليبيا يوم٢١/٧/١٩٧٧ م للاطمئنان علي الموقف وخاصة في المعسكر الغربي، واتصل بالسيد حسين الهندي يوم ٢٠/٧/١٩٧٧ م وأبلغه بذلك، وقد استحسن السيد حسين الهندي اتصال السيد الصادق بالسلطات السودانية وسفره لليبيا، ونصح بأن يذهب لها بنتيجة موقف

السودان، فاقتنع برأيه وأخّر سفره حتى يأتيه رد على الرسالة. بينما سافر السيد حسين الهندي بشكل مفاجئ لليبيا بدون إبلاغ السيد الصادق وهناك فتح هجوماً على السادات ونميري، وشكك في المصالحة الوطنية، وأعلن في حديث مذاع ومتلفز أنه اكتشف أن وراء المصالحة دول كثيرة، وأنها ليست سودانية بل مفروضة علي السودانيين من جهات أخرى، وقد أذيع ذلك الحديث في يوم ٢١/٧/١٩٧٧م.

ثم عاد للندن يوم ٢٢/٧/١٩٧٧م. وفي لندن اتصل به السيد الصادق (ولم يكن يعلم شيئاً عن حديثه في ليبيا)، وأخبره بأن رد النميري كان إيجابياً، ثم أخبره بأن الأستاذ إسماعيل طه من هيئة الإذاعة البريطانية اتصل به يطلب برنامجاً حوارياً حول المصالحة الوطنية وطلب منه مشاركته في ذلك البرنامج فوافق.

لقاء الإذاعة البريطانية ٢٣ يوليو ١٩٧٧

بالفعل استضاف الأستاذ إسماعيل طه كل من السيدين الصادق والهندي يوم ٢٣/٧/١٩٧٧م (وكانا قد التقيا قبل ساعة من وصوله واتفقا على النقاط المقترحة لحديثهما)، وكان خلاصة ذلك البرنامج المذاع كالتالي:

إسماعيل طه: السيد الصادق المهدي أرجو أن تحدثنا عن المصالحة الوطنية التي تمت في السودان.

الصادق المهدي: هنالك ظروف موضوعية وذاتية ساهمت في التمهيد للمصالحة الوطنية ومن تلك الظروف رغبة الطرفين في سد مداخل التدخلات الأجنبية، وتحقيق الاستقرار للتنمية الاجتماعية، ومنها إدارك الطرفين أنهما متفقان علي بعض النقاط الأساسية مثل التنظيم السياسي الواحد واتفاقية الجنوب. لقد أدرك الوسطاء السودانيون هذه الظروف فمهدوا للقاء الذي أدى للمصالحة، فكانت جميع الاتصالات والإجراءات سودانية خالصة. وعندما تأكدت لنا جدية مشروع المصالحة عقدنا اجتماعاً للجبهة الوطنية، فناقشت الأمر، ووضعت الأسس للمصالحة، وفوضتني بالإجماع لإجراء الحوار، وكان آخر اجتماع للمكتب السياسي للجبهة الوطنية في ١٤/٧/١٩٧٧م قد استعرض نتائج اجتماع بورتسودان ووافق عليها بالإجماع وفوضني للسير قدما في اتجاه المصالحة الوطنية.

إسماعيل طه: السيد حسين الهندي أنت نائب رئيس الجبهة الوطنية فما رأيك في هذا الرد؟

حسين الهندي: إنني أوافق علي كل ما قاله الأخ الصادق المهدي والحقيقة هي أن الشعب السوداني شعب متسامح ولا غرابة في أن يتصالح بل الغرابة في أن يمتنع عن الصلح. وهذه المصالحة سودانية لحماً ودماً، وكل ظروفها وتطوراتها تشبه الطباع السودانية.

(هذا الحديث أذيع من لندن القسم العربي لمحطة الإذاعة البريطانية في يوم ٢٤/٧/١٩٧٧م وأعيدت إذاعته من الإذاعة الليبية يوم ٢٦/٧/١٩٧٧م)!!

اتصالات بالقوى الأخرى

في شهر يوليو ١٩٧٧ أطلع السيد الصادق المهدي السيد عز الدين على عامر، القيادي الشيوعي، بأن الجبهة الوطنية استجابت للمصالحة الوطنية وأنه يتوقع من اليسار أن يرحب بالإيجابي من المصالحة وخاصة إطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين، وكفالة الحريات العامة، والاتجاه لمزيد من الديمقراطية في السودان. ووافق عز الدين علي عامر على بحث الأمر وانعقد اجتماع ضم السادة عبد الحميد صالح، حسين الهندي، خالد التوم، عز الدين علي عامر في لندن أدي للنتيجة الآتية:

أن يعلن الشيوعيون ترحيبهم بإيجابيات المصالحة الوطنية ذاكرين أنهم ليسوا طرفاً في المباحثات ولا في الجبهة ولكن يهمهم إنهاء العنف وتوسيع مجال الحريات. ولكن الحزب الشيوعي لم يقر توصيات مندوبيه وأصدر بياناً سلبياً عن المصالحة الوطنية.

وفي لندن أطلع السيد الصادق المهدي السيد عبد الرحمن إدريس علي موقف الجبهة الوطنية من المصالحة قبل وبعد اجتماع بورتسودان فأكد له أنه متجاوب مع هذا الموقف.

نكسة مسألة قانون العفو الشامل

في أغسطس ١٩٧٧م جاء السيد فتح الرحمن البشير للندن حاملاً نسخة من قانون العفو الشامل وأطلع عليه السيد الصادق المهدي، وقال له إن السيد حسن الترابي قد

اطلع عليه ووافق عليه وكذلك السيد حسين الهندي اطلع عليه في لندن ووافق عليه.

اطلع السيد الصادق على القانون وأبدى عليه بعض الاعتراضات، وعرضه علي السيد محمد إبراهيم خليل الذي أبدى أيضاً تحفظات.

وفي النهاية أخبر السيد الصادق المهدي أنه من غير المقبول أن يقوم المعارضون بالكتابة طالبين العفو، وقال السيد فتح الرحمن بصعوبة تعديل القانون، واقترح أن يتم الوصول لحل وسط هو أن السيد الصادق لا يحتاج لطلب للعفو، ويمكنه أن يكتب خطاباً نيابة عنهم يقول فيه إن العفو العام ينطبق عليهم، ووافق السيد الصادق على أن يكتب قائمة بجميع المعارضين ويذكر أنهم أهل للعفو العام في إطار المصالحة الوطنية، ويقبلون شروط العفو العام والتعديلات المزمعة بموجب المصالحة، وأعد السيد الصادق المهدي القائمة وسلمها للسيد فتح الرحمن واتفقا على أن ينقل هذا الموقف للنميري.

وبعد سفره زار السادة حسين الهندي وعثمان خالد ومحمود صالح السيد الصادق المهدي وسألوا عن موضوع القائمة، فأخبرهم بما جرى، وأنه لم يوافق على فكرة طلب العفو واتفق على صيغة لا يطلب فيها أحد العفو ولكن تقدم قائمة بالمستحقين العفو تفادياً للحرج، ولكن لا مانع من إيقاف تقديم القائمة حتى نعيد التشاور فيها، وطلب السيد الصادق من السيد محمود أن يرسل تلكس للسيد فتح الرحمن لإيقاف تقديم القائمة حتى إجراء مزيد من المشاورات، ولكنه كان قد قدم القائمة فعلاً وعاد للندن وقابل السادة حسين الهندي وعثمان خالد ومحمود صالح وأخبرهم بأن من يريد سحب اسمه فلا مانع، ويمكن الإرسال بسحب اسمه، ولم يشأ أحدٌ منهم أن يسحب اسمه بل طلب السيد حسين الهندي من السيد فتح الرحمن أن يلحق اسم السيد أحمد زين العابدين بالقائمة فأرسل بذلك تلكس للخرطوم.

وبعد أيام نشرت الصحف السودانية القائمة المشار إليها قائلة إن هؤلاء تقدموا بطلب العفو العام، وهو خبر عار عن الصحة والحقيقة، يتمشى مع ما مارسته أجهزة الإعلام السودانية من إعلام سلبي بالنسبة للمصالحة (باستثناء جريدة الأيام التي اتخذت خطاً معتدلاً).

وتصحيحاً لهذا الخبر أذاع السيد الصادق المهدي بياناً في إذاعة لندن، صحح فيه خبر الصحافة السودانية، وهاجم فيه الذين يريدون إظهار المصالحة علي غير حقيقتها استفزازاً لأطرافها وانتكاساً بالبلاد للتوتر والنزاع.

الاتصال بالداخل

أرسل السيد الصادق المهدي السادة إدريس البنا وأحمد عبد الله لإطلاع جماعة الداخل على الموقف والاستنارة بآرائهم. وقاما بنقل تعليقاتهم.

وبعد ذلك تتالت تصريحات من قادة النظام في السودان رددتها أجهزة الأعلام فحواها: إن المصالحة تعني العفو وانخراط المغتربين في سلك الأجهزة القائمة. هذه التصريحات أحدثت نكسة في المصالحة فرأي السيد الصادق انتداب السيد عمر نور الدائم لداخل السودان للاتصال بالمسئولين وتقويم الموقف والنصح بالخطوة التالية.

وكان عيد الفطر علي الأبواب فرأي السيد الصادق أن يذهب السيد ولي الدين الهادي للسودان ليؤم المصلين وليوضح لهم خطوات المصالحة ومبدأها العام. وبعد إقامة وجيزة في السودان عاد الدكتور عمر نور الدائم إلي لندن وكان يري أن الانتكاسة في تطورات المصالحة قد احتويت ويوصي بالمواصلة.

واجتمع القادة الموجودون في لندن وقرروا مواصلة الحوار، وقيام جميع الموجودين في لندن أو غيرها من المدن للسودان. وتقرر أن يتولى الحوار عن الجبهة السادة الصادق المهدي وحسين الهندي وحسن الترابي. وقبل الذهاب للخرطوم اقترح السيد الصادق أن يتم اجتماع مع القادة الليبيين.

اللقاء بالقذافي حول المصالحة

سافر السيد الصادق لطرابلس وقابل السيد أبو بكر يونس وفي يوم ١٩٧٧/٩/٢٥ قابل هو والسيد حسين الهندي العقيد معمر القذافي ودار نقاش خلاصته كالتالي:

الصادق: لقد تطورت المصالحة الوطنية في السودان ومواصلة لها سندخل السودان ونريد أن يكون واضحاً أنكم تؤيدون المصالحة وتتخذون الإجراءات التي ترونها لتأكيد هذا الموقف.

القذافي: كيف تطمئنون لجعفر نميري؟ لقد جربناه كثيراً ونعتقد أنه لا يفي بما يقول: إننا نثق فيكم ولكن لا نثق فيه ولا نعتقد أن خيراً يمكن أن يحدث للسودان بالاتفاق معه.

الصادق: المصالحة تحكمها ظروف موضوعية، فمن ناحيتنا لم تعد أثيوبيا باتجاهها الجديد أرضاً صالحة، كما أن تجمعنا الجبهوي ليس متماسكاً بالقدر الكافي، وانحصرت التضحية في قاعدة ضيقة جداً في صفوفنا وفوق هذا صار التوتر الداخلي السوداني مدخلاً لنفوذ خارجي لا نرضاه، ومن ناحية النظام السوداني فإنه أدرك أن القهر مهما كسب من معارك لا يمكن أن يضع حداً للمقاومة وأن مشروعات التنمية محتاجة للاستقرار في السودان وأن توجيه المقاومة ضده من جبهتي (ليبيا وأثيوبيا) والاستفادة من الإذاعات الصديقة يجعله محاصراً ومضطراً أن ينفق كثيراً علي الأمن دون إزالة لشبح الخطر وللجو النفسي القلق الذي يثيره التوتر. وإن الثاني من يوليو قلب بعض المسلمات فقد كانت السيطرة علي القوات المسلحة النظامية كافية لتأمين النظام ولكن الدرس الجديد هو أن القطاع المدني إذا اندفع بحوافز كافية قادر علي استيعاب السلاح والتدريب وتهديد أمن النظام وربما الإطاحة به، وقد كاد ذلك يحدث في يوليو ١٩٧٦م لولا الصدف، فالنظام يعلم أن الانتصار فاتنا في يوليو بمحض الصدفة. هذه الظروف الموضوعية المدركة لدى الطرفين هي الأرضية التي تقف عليها المصالحة وليس الأمر متعلق بشخصية النميري وحدها. ولكن حتى في نطاق شخصية النميري فإنني لمست تغيرات إيجابية توحي بالثقة فهو ينطلق من فكر إسلامي الآن ولم يكن يعترف به في الماضي، وهو يدرك الوزن السياسي لمخالفيه الآن ولم يكن يعترف بذلك في الماضي، وهو قد احترم معي كلمته إذ دخلت السودان وخرجت دون ضمانات من أي جهة ولم يكن هذا عهدي به في الماضي، لأنني اعتقلت في المرة الأولى مع أنني كنت قد دعيت لاجتماع حوار في ٤/٦/١٩٦٩م. علي أي حال هذه التقديرات الذاتية قابلة للخطأ ولكنها لا تبيح لنا أن نتردد في أمر نرى فيه فرصة لمصلحة وطنية كبري.

القذافي: ولكن كيف الضمان أن يدخل النميري معكم في مفاوضات لأنه لم يعلن أنه بصدد ذلك؟

حسين الهندي: النظام السوداني لا يريد أن يعترف بنا كجبهة، ولا أن يعترف بأنه

داخل معنا في مفاوضات، وقد أعطى وزناً أكبر للأنيانيا، فاوضهم وأعلن ذلك، ويحسن بنا أن نضمن اعتراف النظام بنا واعترافه أنه داخل في تفاوض معنا.

الصادق: النظام يخاطب مجموعة صاحبة رأي وحملت السلاح ولا زالت تحمله، والنظام يعلم أننا نقول إننا نحاوره ونعلن ذلك في إذاعات العالم وجرائد العالم. ولم يلزمنا النظام أن نتخلى عن آرائنا لكي يحاورنا، والحوار لا يعرف أيؤدى إلى نتائج أم يخفق ولا بد للنظام أن يحتاط لأمنه. وموقفنا ليس كموقف الانيانيا، لأن لنا تداخلاً عضويا مع القواعد السياسية والأمنية التي يستند إليها النظام وهذا لا ينطبق علي موقف الأنيانيا. لهذه الأسباب مجتمعة فإنني إذا سمح لي النظام أن أعلن آرائي عن المصالحة وعن أسسها وأن أناقشه بصراحة وحرية فإنني لا أهتم بالشكليات المشار إليها، ولا أعتقد أنها ذات قيمة. إننا لن نبدل آراءنا، وإذا ضاق بنا النظام فأمامه خياران: أن يقتلنا أو يحبسنا. أما قتلنا فهذا ممكن ولكنه أيضا ممكن خارج السودان بل إنه أسهل وأفضل خارج السودان ونحن غير محتاطين لأنفسنا وحركاتنا معروفة وأنا شخصيا ظهرت أربع مرات في منابر علنية منذ صدور حكم الإعدام علي ولم ألحظ مؤخراً متابعة بقصد القتل. أما الحبس فإن صح أن ثمة ظروفاً موضوعية تفرض المصالحة فإن الحبس لا يزيد الأمر إلا ضيقاً والنظام إلا حرجاً والمعارضة إلا تصعيداً.

القذافي: هذا منطق سليم فليكن علي بركة الله، ولكن يحسن ألا يوضع كل البيض في سلة واحدة.

الصادق: إن الذي يهمني أن نتبادل غرس الثقة نحن والنظام السوداني لأنه مفتاح المصالحة الحقيقي، وسنبدأ بإيقاف الإذاعات الموجهة فأرجو أن تصدروا أمرا بإيقاف إذاعتنا من صوت الوطن العربي.

القذافي: مناسب وفقكم الله) [1].

ودع همومك إذ تودع لندنا!

في يوم ٢٦/ ٩/ ١٩٧٧م توجه السادة الصادق المهدي وحسين الهندي للندن

١) نقلا عن كتاب المصالحة الوطنية بتصرف طفيف اختصارا وتحريراً

للتوجه بعد ذلك للسودان.

أظن الصادق وهو يأمل في غد يشرق عليه داخل بلاده الحبيبة التي لا يحب الابتعاد عنها كان ينشد مع دكتور الزين عباس عمارة:

ودع همومك إذ تودّع لندنا

وارحل إلى السودان قلبا آمنا

واترك على أرض المطار بطاقة

اكتب عليها بئس ذكرانا هنا

إن تذكرونا اذكروا أحزاننا

ستظل أبد الدهر جرحاً كامنا

كم مرة راودت نفسي قائلا

العود أحمد فليكن مستحسنا

وأي أحزان مرت على الصادق في لندن، وفي ديار الغربة! ذهب وفي قلبه جرح أبا وودنوباوي والكرمك، وزاد هناك جرح يوليو ١٩٧٦: الأرواح الطاهرة التي فاضت، والدماء العزيزة التي انسكبت، والأهل والأحباب الذين نكّلوا وحبسوا فحولوا الزنازين إلى ساحات عبادة ومصابرة.

وكنا نسمع من هنا وهناك من يقول لنا إن الصادق هو «حمام الوادي» في الأغنية الشهيرة للفنان حمد الريح وكم كانت تعذبنا كلماتها «صغارك مشتهين ترجع. تضم العش بحنية»، ومن يقول إن الفنان عبد الكريم الكابلي أسرّ بأنه يعني الصادق بأغنيته التي فيها:

غريب والغربة أقسى نضال

غريب والغربة سترة حال

قريب وبعيد حضور وزوال

تروم الأصله ما بنطال

تراقب في المجرة زوال

عيونك ما عيون أجيال

والله أعلم بمدى صحة ما كان ينقل إلينا فيجعل الألحان مُدرّة للدموع!

الشاهد، حول ذهاب الشريف مع السيد الصادق يقول كتاب المصالحة:

(في الطريق اعتذر السيد حسين الهندي للسيد الصادق عن السفر للسودان بأسباب شخصية قبلها السيد الصادق واتفق معه على:

(أ) أن يكتب السيد حسين الهندي للنميري مؤيداً المصالحة ومفوضاً الصادق في الحوار الذي سيدور بينه وبين النميري.

(ب) أن يلتزم السيد حسين بعدم التعليق على الأحداث السياسية لحين عودة السيد الصادق والاستعراض المشترك والقرار حول الخطوة التالية.

(ج) أن ينتدب السيد حسين الهندي ممثلاً عنه وعن جماعته ليكون داخل السودان.

ووافق السيد حسين الهندي على ذلك وكتب خطاباً للنميري، نشرته جريدة الأيام كان فيه مؤيداً المصالحة ومفوضا لتكملة إجراءاتها)[1].

أما خطاب الشريف الهندي المذكور فقد أورده الدكتور حسن مكي، وقال إن صحيفة الصحافة نشرته في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٧ نقلاً عن الأيام، جاء في خطاب الهندي رحمه الله: «كان الأخ الرئيس جعفر وحده القادر على تحديد الاتجاه بمبادرة منه، ما كان غيره يملك حق طرحها أو يستطيع المناداة بها. ونحن استجبنا للمبادرة لأننا نعلم أن لأخ الرئيس القائد بمبادرته عبر عن رغبة الجماهير صاحبة المصلحة الحقيقية في لوحدة الوطنية الشاملة، ولأننا نثق في الرئيس وفي وطنيته وجديته وصدق نواياه»[2].

وفي النهاية عاد عدد من القيادات على رأسهم السيد الصادق المهدي في يوم الثلاثاء ٢٦ سبتمبر ١٩٧٧م الموافق ١٣ شوال ١٣٩٧هـ.

(١) نفسه

(٢) حسن مكي، تاريخ الحركة الإسلامية، سابق ص ٣١٦-٣١٧

عاد السيد الصادق برغم تقارير جاءت تنبه إلى أن الوضع الأمني حرج، وفقما روى السيد غراهام توماس الذي أكد أن السيد أمين التوم قطب حزب الأمة أرسل رسالة للوالدة سارا رحمهم الله أجمعين مفادها (إن الأمن هنا سيء جداً)، وإن حياة الصادق نفسه قد تتعرض للخطر. وقال المستر توماس إن السيد الصادق جادله قائلاً: لقد أعطيت كلمتي بالذهاب، وسأحافظ على هذه الكلمة مهما حدث. إذا كانت مشيئة الله أن أقتل فسيتم ذلك سواء في السودان أو لندن أو في باريس[1].

ملامح من العودة: أقدامي لم تمس الأرض!

يروي توماس بعض مشاهد العودة: (كان استقبال الصادق في مطار الخرطوم مذهلاً: كانت فرقة الاستقبال الرسمية تتشكل من ٤٠٠ رجل كل منهم يود مصافحة الصادق. بعد ثماني سنوات من الدكتاتورية كان الترحيب لا يكاد يُصدق! فقد استغرقت قيادة السيارة عشرة أميال من المطار إلى القبة خمس ساعات. هكذا كانت الجماهير كثيفة في حشودها. وعند القبة كانت الجماهير التي تنتظر هائلة، حتى أن الصادق لم يستطع توجيه الخطاب إليها حتى الساعة الثانية صباحاً. لقد هاتف سارا التي بقيت في بريطانيا في الساعة ٣٣٠ صباحاً يقول لها: إن أقدامه لم تمس الأرض. كانوا يحملونه «حرفياً» إلى كل مكان. وكانت هناك ملاحظة غير سارة من الاستقبال، وهي أن السيد أحمد عبد الرحمن، عم الصادق، لم يذهب إلى المطار للقاء ابن أخيه، بل ذهب إلى بيت العائلة في صبيحة اليوم التالي، ولم يسمح له الأنصار الذين كانوا متجمهرين حول البيت بالدخول، لأنهم لم يكونوا يوافقون على سلوكه تجاه نميري ولا يرتضونه. لذا كان على الصادق أن يخرج شخصياً ليُدخله، لكن أحمد لم ينضم إلى الصادق والمحيطين به ويتحدث معهم بل جلس مع السيدة رحمة وأخذ يحادثها)[2].

قوبل العائدون بترحاب عظيم. وإن كان في المصالحة شيء من حتى، فالبعض وعلى رأسهم والدتي السيدة سارا رحمها الله، وكانت حينها في إنجلترا، لم يكن ينتظر من المصالحة الكثير فقد كانت آيسة من أن يفي الطاغية بوعد ولكنها كما قالت وكررت قد رضخت لرأي المؤسسة القاضي بالسير في اتجاه المصالحة على أساس (الكضاب

(١) غراهام توماس، مرجع سابق ص ١٧٠

(٢) نفسه ص ١٧١

وصله لحد الباب)، وكانت مريم أختي كذلك متوجسة فيما أذكر وحينها كانت في الثانية عشر من عمرها، ولكنها كانت مجاهرة بعدم استساغة مصالحة نظام الغدر. ولكن الأصوات المتوجسة كانت قليلة، والجو الغالب كان هو الفرحة بطي صفحة الطحان الذي إنما كان يقع على رأسنا. لا أذكر أني كطيرٍ من طيور ذلك الزمان كان لي رأيٌ حول المصالحة أسديدة هي أم لا، ولكن موقف أمي ظل مطبوعاً برأسي عن المصالحة بتوجساتها، بيد أن قدوم الوالد الحبيب الذي نتج عنها كان قطعاً أمراً مدهشاً ومستحباً مسح كل ما عداه.

فجأة تغير بيتنا الذي كان خلواً إلا من صولاتنا التي يضبطها العم المرحوم عبد الله مسبل متأكدا من أن كل شيء يجري على ما يرام، ليكون مكانا لزرافات من الناس ووحدانا تلج إليه وتقيّل فيه، وفرق المادحين التي ما كانت تزور إلا لماماً صارت مسألة يومية، فكنا نتحلق كلما جاء العم المرحوم عبد الكريم المادح رحمه الله، أو عابدين أمد الله في عمره.

وكان لمديح الأخير (زين العابدين محمد عبد القادر) طعم مغاير، فهو يتحدث عن همومنا اليومية في مدائحه، ويمدح الأنصار جماعة، والمهاجرين، وكانت أبدع مدائحه تلك التي أنشدت في مهرجان أعد لعودة المهاجرين من ليبيا، وفيها: (المهاجرين.. أكرمهم بالدارين.. يا الله) وهي على لحن أغنية الفنانة عائشة الفلاتية (يجو عايدين)، وقد كان بعض النسوة يغنينها من قبل قائلات: (يجوا عايدين.. الصادق ونصر الدين.. يا الله) ونصر الدين هو عمي السيد نصر الدين ابن الإمام الهادي وكان قد ذهب للهجرة وشارك في انتفاضة ١٩٧٦م وهو في زهرة شبابه، وكان دائماً قريباً من ابن عمه الأكبر، وأعتقد لمجاهداته تلك ولكونه ابن الإمام الشهيد الذي فارقه في حال وصال واتفاق عوض كل ما مضى من شقاق بشكل مدهش كما ذكرنا، فإن نصر الدين حاز لدى الصادق مكانة لا أظن قد حازها مثله أحد، اللهم أعد المياه إلى مجاريها كاملة، وقد بدأت تعود!

أما مدحة الحبيب عابدين بمناسبة عودة المهاجرين ففيها:

جدوا سايرين

الماهم حايرين

فى الله غايرين

بالفرحة طايرين

لامامهم زايرين

فى الحلقة دايرين

الغر النايرين

هم على حق

وأعداهم جايرين

كذلك كانت هناك مدائح وأغنيات النسوة.. فها هي المغنية الشهيرة عشة أم رشيرش تؤلف أغنيتها:

تتعلى فوقو وتزيد .. سنين سيفك زي خالد بن الوليد

وكذلك المادحة بت ود أب شريعة المادح المعروف، ألفت أغنية خاصة بالعودة، فيها:

حمد لله بسلامته الجانا.. ليك الحمدو يا مولانا

جيت لي سارا جيت لي حفية

جيت لي أمك المرضية

هذا كل ما بقي في الذاكرة من تلكم الأغنيات وكنا ندندن بها زمنا طويلاً.

إن عودة نفحات الحرية هذه لا تقدر بثمن.

فقد كان النظام المايوي قبرنا إعلامياً، وسعى لقبرنا اجتماعياً بمنع كافة مناشطنا ومنها حلقات المديح والراتب وكل ما ينعش العقيدة الأنصارية، وذلك بعد أن قبر الآلاف منا حسياً في مجازر أبا وودنوباوي والكرمك على النحو الذي فصّلنا. وكان برأيي فتحا كبيراً مجرد أن نوجد على خارطة الوطن، وأن يتاح لقاؤنا وتسأنف تجمعاتنا وقد منعت حتى تلك الخالية منها من أي عمل سياسي.

لقد كانت التجمعات الأنصارية ممنوعة مثلما فعل كتشنر ومن بعده ونجت وكانوا يحرمون على الأنصار حتى حلقات الراتب، وحينما كان الأنصار يجتمعون في ليالي المولد أسوة بغيرهم من الكيانات الدينية، كان أمن مايو لهم بالمرصاد، كان أي مديح للسيد الصادق يقابل بتنكيل المادحين. وللعم المادح عابدين قصص يرويها حول تلك الأيام. فهو كان دائب التأليف لمدائح السيد الصادق والمهاجرين معه إبان ذلك العهد الظلامي.

ومدائح الحبيب عابدين في الحبيب الصادق كثيرة ورائعة لا تعد ولا تحصى ولكننا محرومون منها ففي المناسبات التي ينشد فيها غالباً ما يكون الحبيب السيد الصادق شاهداً وقد حرّم على المدّاح مدحه بحضرته.

من مدائح الحبيب زين العابدين أحمد عبد القادر: (يا الصادق تعيش)، ومنها (يا أمة هذا معلمّك) وفيها:

الصادق كم كلمك ... أوعى الكابوس لا يبلمك

دا طبيبك اشكى تالمك ... إن سلمتيله بسلمك

مظلومة خلى تظلمك ... فارقتى دربك وسلمك

ما تطاوعى طاغية يلجمك ... الصادق هذا مترجمك

يحسن خلاصك ينجمك ... انقادى سيبى تهجمك

مفهوقه خلى يجمك ... قبل الأيام ما تسجمك

ومن أحب مدائح عابدين في السيد الصادق إلى قلبي مدحته (الصادق المصدوق):

الصادق المصدوق.. أنا ناوي ليه

من بلاغته ان شاء الله نضوق..

يا قبلة الأنصار

جده المهدي سيد الغار

الخلانا نقدل احرار

ظلامنا بقى نهار.. ارح نمشي ليه

اليوم الاعتقلوه

معناه ما عرفوه

والله كان خبروه

بالشينة ما بمسوه.. ارح نمشي ليه

الشاهد، لقد صار بيتنا فجأة نادياً وليس منزلاً كما كان، وهي الصبغة التي لازمته منذ ذلك الحين وحتى اليوم.

ومن الأحداث التي لا تنسى في ذلك الزمان، أنه كان لدينا مستخدم أجنبي سرق بعض المال والحلي من والدتي السيدة سارا رحمها الله فأبلغت الشرطة، ولدى التحقيق ذهب بعض العاملين والملازمين من الأنصار بالمنزل كشهود، ولكنهم قبضوا على أحد أخلص الملازمين وهو محمد علي الميدوبي، وكان رجلاً نحيلاً طويل القامة صامتاً تقياً مخلصاً ناير المحيا يحبه الجميع، وفجأة تحوّل من شاهد إلى متهم وحينها ذهبت الوالدة وقالت لهم إن محمداً هذا ابني ولا يمكن أن يكون سارقاً، ولو كان السارق فأنا عافية عنه، وطلبت منهم إطلاق سراحه ولكنهم لم يفعلوا. وقيل إن سلطات الأمن اتخذت الحادثة ذريعة لتسأله عن بعض ما يدور في المنزل تجسساً فأبى الإدلاء بأي شيء وعذبوه حتى قتل بأيديهم.

كانت فاجعة محمد علي كبيرة بحق، وستظل مدرجة ضمن جرائم ذلك العهد اللئيم.

وكان أخي محمد أحمد الصغير حينها في حوالي الثالثة من عمره، واتفق أن ذهب مرافقا للسائق الذي كان يتسوّق في العمارات (شارع ١٥) تاركاً الصغير في السيارة غير مقدّر لمقدراته، إذ استطاع (مدد) أن يفتح الباب ويخرج ووجد صبية صغاراً يلعبون فأتم اللعب معهم حتى إذا صار الزمان عصراً وتفرّق الصغار كل لذويه ظل لوحده، وسلمه أهل المنطقة لنقطة الشرطة ليسلموه لأهله، فتوجّس من الشرطة وكانت حادثة محمد علي لا تزال حية تسعى روايات وحسرات، فقال لهم إن اسمه محمد أحمد وإنه يسكن في الملازمين بجوار الإذاعة (لكن يا ناش البوليش أوعى تكتلوني زي ما كتلتوا

محمد علي)! وكان حينها يقلب السين شيناً!

المفاوضات داخل السودان

قلنا إن السيد الصادق عاد للسودان في أواخر سبتمبر، واستقبل ذلكم الاستقبال الأسطوري، وتحوّل عالمنا إلى مهرجان.

فلننقل تفاصيل ما دار من كتاب المصالحة الوطنية:

(وفي الفترة ما بين ٢٧/٩/١٩٧٧ و١١/١٢/١٩٧٧ تمت اجتماعات عديدة بين السيد الصادق المهدي والنميري استغرقت عشرات الساعات ونتيجة لذلك تم الآتي:

***أولا:** قيام لجنة موسعة قومية لرد المظالم وإزالة آثار النزاع الداخلية ورد اعتبار المواطنين مادياً وأدبياً.*

***ثانيا:** دعمت لجنة مراجعة القوانين لبعث التشريع الإسلامي في النظام القانوني بأسلوب عصري نموذجي.*

***ثالثا:** اتفق علي سياسة البلاد الخارجية في ظل المصالحة[1].*

***رابعا:** مراجعة تكوين الاتحاد الاشتراكي لأنه تكون في حالة انقسام وفرقة، ليكون مفتوحاً وديمقراطياً من القاعدة للقمة، وأن تسقط معالمه الديوانية، وأن تصفى علاقته بأجهزة الأمن، وأن تعطي المنظمات الفئوية والجماهيرية المكونة له استقلالاً أكبر في تصريف أغراضها الخاصة بها، وأن يكون تكوينها ديمقراطياً وشاملاً لكل سوداني أو سودانية مؤهلين. وأن يكون هذا الحزب الحاكم فعلاً لا أداة للجهاز الحاكم، وأن تراجع وتصحح علاقاته بالحكم الشعبي المحلي، وأن يوسع الولاء له ليكون وريثاً لكل إيجابيات الحركة السياسية السودانية الحديثة، ومولوداً شرعياً لكل الثورات السودانية، وأن يراجع أسمه ليكون له اسم يتجاوز مرحلة الانقسام، علي أن يترك للرئيس نميري تحديد متي تتم هذه الإصلاحات.*

***خامساً:** أن يعدل الدستور لإدخال الروح الجديدة فيه (الوحدة الوطنية الشاملة) وأن*

---

١) مذكرة البلاد الخارجية المقترحة منشورة في كتاب المصالحة الوطنية

يوضع فيه ضابط إسلامي للتشريع. وأن يؤكد استقلال القضاء. وأن تلغي المواد المقيدة للحريات. وأن توسع صلاحيات مجلس الشعب، علي أن يتولي الإشراف علي هذه المهام لجنة موزونة التكوين لاقتراح التعديلات الدستورية المتفق عليها من حيث المبدأ، ليكون الدستور أكثر ديمقراطية وأكثر إسلامية، ثم تحال التعديلات لمجلس الشعب.

سادساً: اتفق أن يوكل لنقابة المحامين باعتبارها جهاز قومي مهمة دراسة النصوص الدستورية المقيدة للحريات، والقوانين المقيدة للحريات لإلغائها والاكتفاء بالقانون العادي والجهاز القضائي حامياً ضد الجرائم السياسية.

وقد تقدم المحامون في يوم ٢٧/ ١١/ ١٩٧٧ م بمذكرة مفصلة لإلغاء النصوص الآتية:

(أ) إلغاء النصوص الدستورية التي سمحت بإصدار قوانين مقيدة للحريات.

(ب) إلغاء الأمر الجمهوري رقم «٣».

(ج) إلغاء الأمر الجمهوري رقم «٤».

(د) إلغاء قانون العمل السياسي المحظور.

(ه) إلغاء قانون ممارسة السيادة الشعبية وتنظيم العمل الوطني لسنة ١٩٦٩ م.

(و) إلغاء قانون أمن الدولة ١٩٧٣ وتعديله ١٩٧٥ م.

ورفعت هذه النقاط المذكورة لرئيس الجمهورية فأحالها لجهات الاختصاص لدراستها ودرست وقدمت وأعدت للإرسال للجهات التشريعية المعنية وقدمت في صيغتها النهائية لرئيس الجمهورية.

سابعاً: تمت الموافقة علي إصدار بيان وفاقي عن حوادث الجزيرة أبا وود نوباوي فيه رد اعتبار للإمام والأنصار، وفتح الباب للمصالحة التامة والوحدة الوطنية علي أساس الإصلاح والتوافق. وكذلك تم الاتفاق علي إصدار بيانات لرد الاعتبار لكل من لحقه أذى أثناء سنوات النزاع.

ثامناً: وتمت الموافقة علي فتح باب المراجعة لكل الأداء الوطني كالحكم الشعبي المحلي، التنمية والاقتصاد وغيرها، وذلك لتدعيم الإيجابيات وإطراح السلبيات. ولتحقيق ذلك كتبت لجنة دراسية دراسة للحكم الشعبي المحلي علي ضوء الإصلاحات المزمعة وحولت للجنة مراجعة الحكم الشعبي المحلي.

كما أرسل مشروع للفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية في المديرية. وكتب السيد الصادق المهدي مذكرة عن الإصلاح التنموي والاقتصادي سلمت للنميري.

وهكذا يتضح أن جميع القضايا المطروحة قد تناولها البحث والاتفاق وهذا ما صرح به النميري لرويتر ونشرته الأيام في يوم ١٦/٢/١٩٧٧م إذ قال إنني قد حسمت مع الصادق المهدي جميع القضايا التي طرحها واتفقنا عليها.

ولكن هذه الأشياء لم يخرج بها بيان واضح للناس، فظلت حبيسة مجالسها لدرجة بعيدة).[1]

كذلك تمت لقاءات جمعت عددا من قادة المصالحة، ويروي السيد الصادق طرفة وقعت في إحدى تلك اللقاءات قائلا: (*بعد عودتنا للسودان في ظل المصالحة دعا جعفر النميري لاجتماع تعارف حضره عدد من قادة المعارضة وكان من بينهم المرحوم السيد عبد الماجد أبو حسبو، وفي الكلمة التي ألقاها نميري قال إن المصالحة سمحت لنا أن نتعارف، فأنا قبل هذا اللقاء كنت أظن أن الأخ أبو حسبو «أبيض» اللون (باعتبار أن هذا هو لون البشرة الغالب على أسرة أبو حسبو ولكن عبد الماجد كان شديد السمرة)، تضايق عبد الماجد من هذه الملاحظة ولذلك عندما جاء دوره ليتكلم قال صحيح إن المصالحة أتاحت لنا فرصة التعارف، فأنا قبل أن أقابل نميري كنت أظن انه مبرقع (أي كلون النمر!!))*[2]

نكسة أخرى للمصالحة

أصيبت المصالحة بنكسة أخري عندما ذهب السادات للقدس وقام بمبادرته فأيدها لنميري وكان السيد الصادق المهدي يري أن يتخذ السودان موقفاً مستقلاً مستمداً من

(١) نقلا عن كتاب المصالحة الوطنية بتصرف

(٢) من كتاب الفكاهة ليست عبثاً

التضامن العربي وموجهاً نحو شجب المبادرات الانفرادية لأنها تضر ولا تنفع.

وفي يوم ٨/ ١٢/ ١٩٧٧م تم اجتماع بين النميري والصادق تبادلا فيه وجهات النظر حول الموقف وكان النميري مؤيداً للموقف المصري مبرراً له والصادق مخطئاً له معتبرا إياه هدية للإسرائيلين بلا مقابل[١].

وفي النهاية سوف نرى أن المصالحة التي لم تعلن بشكل رسمي إلا في يوليو ١٩٧٨م، سوف تفجرها اتفاقية كامب ديفيد في أكتوبر من نفس العام.

***

كنا ذكرنا آنفاً المواقف المتذبذبة التي اتخذها المرحوم الشريف حسين الهندي تجاه المصالحة، وارتباطه بمواقف القيادة الليبية. فمع مشاركته في لقاء البي بي سي في يوليو ١٩٧٧م مؤكداً أن المصالحة سودانية لحماً ودماً، وبعد أن أرسل خطاب التأمين على المصالحة مع السيد الصادق لدى عودته في سبتمبر ١٩٧٧م، وبعد أن ضمن اسمه قائمة العفو وطلب إلحاق اسم السيد أحمد زين العابدين، إلا أنه أطلق تصريحات كثيرة مضادة للمصالحة. مشكلة الشريف هي أن القاعدة الاتحادية التي وافقته في الخط الصدامي كانت ضئيلة للغاية، لذا فقد حاول أن يجر معسكرات الأنصار إلى خط مخالف لقيادتها حتى تواصل معه في المواجهة المسلحة. في الفقرات المطولة التالية سوف ننقل ما جاء في كتاب المصالحة الوطنية حول تلك المحاولات، والتطورات التي جرت بعد ذلك من عودة للعلاقات السودانية الليبية، وانتخابات المجالس الشعبية، وتعيين النميري للسيد الصادق في الاتحاد الاشتراكي الذي رفضه، ثم استمرار المفاوضات، وأخيراً اتفاق الهندي مع النظام في فبراير ١٩٧٨:

الهندي ومعسكرات الأنصار

(في ١١/ ١٢/ ١٩٧٧م سافر السيد الصادق المهدي للندن فوجد أن السيد حسين الهندي قد فتح جبهة ضد المصالحة وجند لذلك الصحف وتخلى عن كل التزاماته السابقة للسيد الصادق بعدم التعرض للموضوع الي حين لقائهما واتفاقهما علي الخطوة

(١) كتاب المصالحة الوطنية

التالية. فاجتمع مع زملائه بلندن وقرروا أن السيد حسين الهندي يتصرف تصرفات غير منضبطة والتعاون معه يفقدهم الجدية ولذلك ينبغي عدم التعاون معه.

وفي سؤال وجهه مندوب النهار الديني للسيد الصادق المهدي في ٢٠/ ١/ ١٩٧٨ م قال المندوب: لحسين الهندي وهو نائب رئيس الجبهة مواقف مخالفة فهل هذا يعني أن الجبهة قد انشقت أو قد أنه عزل منها؟ فأجابه بالآتي: نعم إنه الآن يعارض قرارات اشترك فيها وهذا نوع من السلوك السياسي لا نحب أن نتعامل معه ولا أن ندخل به ساحة العمل السياسي السوداني ولذلك قررنا ألا نتعامل أو نتعاون مع الأخ حسين الهندي وليس الموضوع موضوع عزل، فالجبهة تنظيم اختياري.

قام السيد حسين الهندي بالتنسيق مع أحد قادة المهاجرين وهو السيد حسين شيبون الذي اشترك معه في اتجاه معارضة المصالحة، قاما باختيار مجموعة من الأنصار من الشرق (إثيوبيا) ليحضروا لليبيا كوفد يتفقد أحوال المعسكر الغربي ويعزي رجاله في شهدائهم. أما السبب غير المعلن للزيارة فكان التحرك داخل الأنصار بشكل خلافي.

سافر الوفد من أديس يصحبه أحمد سعد وحسن دندش واتحاديان آخران ووصل إلى طرابلس وهناك قابلهم السيد حسين الهندي ولأول مرة أطلعهم علي المهمة الحقيقية لوفدهم وهو التدخل لتغيير قيادة المعسكر الغربي باعتبارها قيادة منحرفة، وصرف النظر عن المصالحة لأنه «لا مصالحة بعد موت الشهداء والتنكيل بأهلهم» كما قال.

طالب أحد أعضاء الوفد أن يقابلهم السيد الصادق المهدي لتأكيد هذا الاتجاه، فالهندي كان يطرح معارضته للمصالحة كأنها شيء متفق عليه بينه وبين السيد الصادق علي أساس أن يكون واحد مرناً والآخر متشدداً. لم يوافق السيد حسين الهندي علي مقابلة الوفد لرئيس الجبهة وقال لهم إن عليهم تنفيذ ما يؤمرون به، ولكيلا يحدث هذا الشخص وزميلاه ارتباكا للوفد أخّر ثلاثتهم في طرابلس وأعد طائرة خاصة لسفر بقية أعضاء الوفد للمعسكر الغربي.

وكان بعض رجال السلطة الليبية متفق معه في كل هذه الخطوات، ولذلك قاموا باستدعاء الرئيس الإداري والرئيس العسكري للمعسكر الغربي لكيلا يكونا هناك عندما يصل الوفد القادم من الشرق، وفعلا غادرا المعسكر يوم ١٣/ ١/ ٧٨ ووصل الوفد إلي

المعسكر يوم ١٤/ ١/ ٧٨.

هذه التحركات مضاف إليها ما قرأ رجال المعسكر الغربي من تصريحات السيد حسين الهندي بأن المعسكرات تابعه له جعلت رجال المعسكر مرتابين، ولذلك عندما وصلهم وفد الشرق وجدهم في شك كبير من أمره.

وبعد الطابور تقدم السيد حسين شيبون وخطب مقدماً تحيته وتحية زملائه بالشرق وقال إننا حضرنا للتحية والعزاء، ولكي نوضح لكم الحقائق لأنكم هنا في الخلاء لا تعلمون شيئاً عن مجريات الأمور. العبارة الأخيرة أكدت شكوك رجال المعسكر، فاعتقلوا الوفد وكتبوا لحامية الكفرة يؤكدون أن هؤلاء الجماعة منا وإلينا وقد وصلوا إلينا وذكروا أموراً تحدث خللاً في النظام، ولذلك فإننا سوف نحتفظ بهم حتى وصول السيد الصادق المهدي الذي نرجو أن تخبروه بالموقف ليصل إلينا . هذا هو ما جاء في خطاب لجنة المعسكر لأبوبكر سليم المنتدب من حامية الكفرة للتعامل مع معسكر الأنصار بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٧٨ م.

عندما تصرف الأنصار بهذه الطريقة شعرت السلطات الليبية المتعاونة مع الهندي في مشروعاته بتورطها في الأمر، وسعت بكل الوسائل ترغيباً وترهيباً لفك الوفد المعتقل دون جدوى. واستطاع رجال المعسكر أن يوصلوا الخبر للسيد الصادق عن طريق آخر وهو إرسال مندوب بالطريق البري لطرابلس، حيث سلم خطاباً للحاج عبد الرحمن نقد الله وحمله الحاج إلي لندن فوصل يوم ٢٤/ ١/ ١٩٧٨ م وسلمه للسيد الصادق المهدي.

كان الخطاب الذي يحمله من لجنة المعسكر الغربي فحواه: لقد حضر إلينا وفد من الشرق وقالوا حديثاً مريباً، ولذلك أبقيناهم معنا حتى حضور السيد الصادق المهدي والتحقيق في الأمر، وكتبنا بذلك الموقف لحامية الكفرة.

ذهب السيد الصادق لطرابلس لمقابلة العقيد القذافي في أمر العلاقات السودانية الليبية، ولمعالجة الموقف الذي طرأ في المعسكر الغربي، وقابله في طرابلس في ٣٠ يناير ١٩٧٨ م. ونصحه بحسن وفادة الوفد السوداني القادم لطرابلس بشأن العلاقات السودانية الليبية، كما تفاهما حول قضايا أخرى.

أما بالنسبة للمعسكرات، ولكي يخرج السيد حسين الهندي من التورط الذي وقع

فيه وأوقع فيه معه بعض رجال السلطة الليبية دبر معهم خطة إرسال خبر عاجل للسيد ولي الدين الهادي المهدي ليحضر فوراً لحل أزمة ربما أدت لقتال بين الأنصار وحامية الكفرة. وحجزوا لولي الدين في طائرة تقله من لندن إلي بنغازي حيث أقلته طائرة الكفرة، وفي مطار بنغازي سأل عن السيد الصادق المهدي فقيل له إنه بالمعسكر فأرسل برقية للسيد الصادق بطرابلس احتياطاً يبلغه فيها أنه حضر إلي ليبيا وسافر للمعسكر من بنغازي وهي برقية حجبت عن السيد الصادق ولم يطلع عليها إلا بعد فوات الأوان. وفي المعسكر الغربي واجه الموقف وقال له رجال المعسكر إن هؤلاء الجماعة جاءوا في خطة فتنة، ولا بد من محاسبتهم ومقابلة السيد الصادق لعلاج الأمر. فوعدهم السيد ولي الدين بأنه سيحط معهم إلى طرابلس لمقابلة السيد الصادق هناك. وهكذا سافر السيد ولي الدين ومعه الوفد المحتجز من الكفرة إلي طرابلس صباح الخميس ٢/٢/١٩٧٨ م.

كان السيد الصادق قد فرغ من مقابلة العقيد القذافي وود أن يسافر فورا إلي الكفرة لكي يعالج الأمر وقد صار ملحاً بعد أن علم بوصول السيد ولي الدين ومحاولة بعض الجهات الليبية الرسمية استغلاله للخروج من التورط دون محاسبة. ولكن السيد الصادق ارتاب من السماح لسفره للكفرة بعد تعطيله بوسائل غير مباشرة. لذلك حينما جاء وقت السفر في صباح يوم ٢/٢/١٩٧٨ م تأخر من الطائرة في آخر لحظة وتوجه بمكتب العميد أبو بكر يونس وذكر له شعوره بوجود تآمر وتغطية مستمرة، وأنه تأخر لإحساسه أن التآمر يقتضي سفره من طرابلس إلي الكفرة بينما الوفد قادم منها إلى طرابلس، وأنه سيبقى في طرابلس ويلزم العميد أبو بكر أن يحضر له السيد ولي الدين والوفد متى عادوا وحيثما كانوا سواء في بنغازي أو طبرق أو طرابلس فوعده بذلك.

وفي عصر ذات اليوم أي الخميس ٢/٢/١٩٧٨ م وصل السيد ولي الدين حيث يقيم السيد الصادق المهدي وحكي له تطورات الموقف، واستدعاءه علي عجل من لندن، وإبلاغه في بنغازي أن الصادق في المعسكر وقال إنه وعد رجال المعسكر الغربي أن يقابل هو والوفد السيد الصادق في طرابلس ويعالجوا كل الموقف. وقال السيد ولي الدين إنه شعر أن الوفد نفسه مضلل وأنه الآن تفهم الموقف ولن يتعامل مع الهندي أو خلافه.

وحاول الهندي والمتورطون معه من رجال السلطة الليبية الحيلولة دون مقابلة

الوفد للسيد الصادق فباءت جميع خططهم بالفشل واجتمع الوفد بالسيد الصادق في مساء يوم ٥/ ٢/ ١٩٧٨ م. وانعقد اجتماع طويل حضره السيد ولي الدين والقادمون من الشرق كلهم وعددهم ١٢ شخصاً وشرح لهم السيد الصادق الأمور منذ بدايتها وجميع مراحل الحرب والصلح بيننا وبين النظام السوداني، وأوضح لهم أن النظام الأثيوبي حال دون وصول وفدنا للمعسكرات الشرقية. وقد كان الأخوة ولي الدين ونصر الدين الهادي المهدي قد ذهبا فعلاً لأثيوبيا، ومنعا في أديس أبابا من مواصلة السير للمعسكرات.

وجري أثناء الاجتماع تداول في الأمر اتضح من حديث أعضاء الوفد الآتي:

أولاً: أن الجماعة لم تكن تعلم الأسباب الحقيقية لقدومها لطرابلس والمهمة ليست واضحة في ذهنها، وأنه بالرغم من وجود بعض القرائن وهي أن الوفد كان يصحبه بعض الاتحاديين، وقرينة أنهم في طرابلس قد قابلوا الهندي وحده وقال لهم حديثاً معناه أنه سائر في اتجاه منفرد، وقرينة أنهم كانوا يعاملون بتكتم شديد كأنهم مخطئون. بالرغم من هذه القرائن لم تكن المهمة واضحة تماماً لديهم.

ثانياً: إن أحمد سعد وحسين شيبون وحدهما هما العالمان تماماً بالمهمة الحقيقية للوفد وهي حسب تعليمات الهندي كالآتي: المعسكر الغربي منقسم علي نفسه وتقوده لجنة ترفضها الأغلبية وهذه اللجنة ومن يؤيدها مضللة ولذلك علي حسين شيبون بصفته الأمير أن يغير اللجنة فوراً وأن يقدم كشفا بأسماء الذين يخالفون موقف الهندي ليعاقبوا. هذا وأكد الهندي لحسين شيبون أنه يتصرف بصفته وكيلاً عاما مفوضاً بالوثائق من الإمام الهادي المهدي، وردد الهندي هذا الإدعاء أمام عدد من أعضاء الوفد الآخرين وحقيقة هذا الأمر هي أن الإمام الهادي المهدي انتدب ولي الدين الهادي وحسين الهندي لا بلاغ رسائل معينة للإمبراطور هيلا سلاسي، وللملك فيصل أثناء وجود الهندي في الجزيرة أبا وقد أجريا تلك الاتصالات في وقتها.

ثالثاً: عند وصول الوفد ألقي حسين شيبون كلمة قال فيها: أنتم في خلاء لا تعلمون الحقائق ونحن جئنا لزيارتكم وتوضيح الحقائق لكم وكان هذا الحديث السبب المباشر لاحتجازه وزملائه كما أوضحنا.

رابعاً: كان واضحاً مما قاله أعضاء الوفد أنهم مع قيادتهم وأنهم ليسوا ضد المصالحة وليسوا مع حسين الهندي، وأكدوا تفهمهم لتصرف أخوتهم معهم في المعسكر الغربي، ورأوا أنه تصرف حاسم ومشروع وكتبوا لهم خطابا جاء فيه: (لقد تكشفت لنا الأمور وأدركنا أن جهات ليست أنصارية روجت الإشاعات عنا، وادعت أننا اتباع لها مما أدى لسوء تفاهم عكر صفو العلاقات القائمة علي الثقة والمحبة بيننا. وبعد ما تكشف لنا فإننا عفونا عنكم وعن تصرفاتكم نحونا فاعفوا عنا ليعود بيننا الصفاء والثقة المستمدة من عقيدتنا الأنصارية التي لا تتزعزع وسيرنا جميعاً تحت قيادة الأنصار، وعدم سماحنا الآن وفي المستقبل لأي جهة خارج كيان الأنصار أن تحاول تصريف شئون الأنصار، فنحن قوم هاجرنا وجاهدنا في سبيل الله وذمتنا فداء الدين والوطن وليست للمساومة والمتاجرة). ووقع على هذا الخطاب كل من آدم محمد اسحق، وعوض ناصر، وحسين شيبون، وعلي إبراهيم حسن، والنور البلولة، وأحمد إبراهيم خير، وأحمد سعيد أبكساوي، وبشارة حامد، وآدم مهدي، وسالم محمود.

وبعد ذلك توجه الوفد إلي أثيوبيا حاملاً معه خطابا من السيدين الصادق وولي الدين مفاده: نحن ماضون في المصالحة الوطنية، وهدفها وضع حد نهائي للعنف والقهر في السودان، وتحقيق الشورى والحرية للمواطن السوداني والتشريع الإسلامي في بلادنا، ورد اعتبار الأنصار واحترام كيانهم الديني. وقالا لهم إن مندوباً مفوضاً قادماً إليهم فلا يسمحوا لأشخاص لا علاقة لهم بمصير الأنصار أن يتدخلوا في شئونهم ويتاجروا باسمهم. وطلبا منهم أن يقرأ هذا الخطاب علي كل المعسكرات.

عودة العلاقات السودانية الليبية

كتب السيد الصادق وكان رئيس الجبهة الوطنية خطاباً للدكتور عمر نور الدائم في السودان يعلمه بالموقف بالنسبة للعلاقة السودانية الليبية. وأرسل له وقائع الاجتماع مع القذافي وطلب منه أن ينقل الصورة للنميري لإرسال وفد إلى طرابلس كما كان متوقعاً لإزالة التوتر السوداني الليبي وعودة العلاقات.

واقترح السيد الصادق المهدي للفريقين السوداني والليبي مشروع اتفاق فدرسه الطرفان، وحضر الوفد السوداني برئاسة أبو القاسم محمد إبراهيم وصحب معه الدكتور

عمر نور الدائم واجتمع الوفد السوداني بالمسئولين الليبيين وأذاعوا البيان المشترك الذي أعاد العلاقات في فبراير ١٩٧٨ م.

ثم عاد الصادق للندن حيث قام بنشاط إعلامي لصالح الدور الأمثل للسودان في قضية الشرق الأوسط وكتب مقالاً نشر في مجلة المستقبل عدد مارس ١٩٧٨، خلاصته: إن أسوأ ما في الموقف العربي الآن هو التمزق الكبير، وأن المبادرة التي قام بها الرئيس السادات قد أخفقت في هدفها وهو اختراق التعنت الإسرائيلي وإن كانت قد ساعدت علي كشف التعنت. وإن الرفض العربي عجز عن التصدي للغزو الإسرائيلي في لبنان مما ترك المقاومة الفلسطينية تواجه الموقف منفردة في الساحة. فلا بد من مجهود يتجاوز الظرف الذي أدي إليها ويحول دون التحركات الانفرادية مستقبلاً، ويتجاوز الرفض العربي، ويركز علي علاج أسباب الضعف التي أدت إلى المبادرة، وعلى علاج التمزق الذي طرأ علي الموقف العربي كله.

وجاء في المقال أن السودان بتكوينه وطبيعته ومصلحته والموقف الذي يمر عليه حالياً مؤهل للقيام بدور الوفاق العربي وتجاوز موقفي المبادرة والرفض.

انتخابات المجالس الشعبية

في ١١/١٢/١٩٧٧ م استعدت الحكومة لإجراء انتخابات لمجلس الشعب، وكان حزب الأمة يعتبر أن تلك الانتخابات أجريت بغتة ودون التحضير الذي يساعد علي دخول الجميع في الانتخابات، وعندما بدأت الاستعدادات للانتخابات كان الحزب يرى أن من الأفضل أن تؤجل الانتخابات حتى تنفذ إجراءات المصالحة ويُرفع قانون أمن الدولة ويخاطب الجميع بالمشاركة في الانتخابات. ولكن الأمور اندفعت في عجل شديد، فرأى الحزب ألا مصلحة في مقاطعة انتخابات مجلس الشعب، وكذلك لا مصلحة في دخولها بتوجيه لأن ضمان جديتها وحيدتها ليس متوفراً، ولذلك وجهوا الجميع أن يدخلوا الانتخابات إذا توفرت لهم فرص عادلة، وأن يحجموا عنها إن وجدوها تسير في اتجاهات مرسومة، وامتنع الحزب من الإدلاء بأي توجيه مباشر في الموضوع.

جرت الانتخابات أثناء سفر رئيس الحزب في ١١ ديسمبر ١٩٧٧ م، وفاز فيها

المرشحون الذين كانوا يرحبون بالمصالحة في الإقليم الجنوبي، وسقط أولئك الذين كانوا يتمسكون بعصبية الماضي سقوطاً مراً.

وعلي طول البلاد وعرضها سقط الذين يمثلون الإبقاء علي الأحوال كما هي وفاز الذين يعتبرون وجوه مصالحة ويطرحونها سبيلا للإصلاح والتجديد، وكانت قراءة نتائج الانتخابات كالآتي:

(أ) كان إقبال المصوتين عليها في العاصمة في حدود ٢٥٪ وفي بقية المدن السودانية ٣٥٪ وفي الأرياف والبوادي أكثر من ٥٠٪. وكان الإقبال علي التصويت من المهنيين كالأطباء والمهندسين ضعيفاً ومن العمال وسطاً ومن المزارعين كبيراً. وكان موقف الممتنعين عن التصويت هو موقف الراغبين في مزيد من الإصلاح والتجديد الذين لا يرون ما تم من إجراءات المصالحة كافياً.

(ب) كان التصويت في الجنوب لصالح الذين رفعوا شعارات الإصلاح ورحبوا بالمصالحة وضد الذين يمثلون الاستمرار بالأحوال كما هي.

(ج) كانت نتائج الانتخابات في غير الجنوب لصالح الذين اعتبروا دعاة إصلاح ومصالحة وضد الذين اعتبروا سدنة الاستمرار بالأحوال كما هي. ولم يفز من وجوه الاستمرار إلا زعماء العشائر الذين فازوا بقاعدة قبلية لا تتأثر كثيراً بالعوامل السياسية.

(د) كان واضحاً من الطريقة التي صوت بها رجال القوات المسلحة في كل مكان أنهم يؤيدون المصالحة، ولذلك صوتوا غالباً للمرشحين الذين اعتبروهم وجوه مصالحة.

وبعد إجراء الانتخابات وإعلان نتائجها عاد السيد الصادق للسودان، وجري لقاء بينه وبين الرئيس نميري وقال له الرئيس نميري إنه سعيد بنتائج انتخابات مجلس الشعب لأنها أعطت المصالحة شكلاً مؤسسياً (أي جسدتها)، وأنه يريد أن تكون تعيينات مجلس الشعب مطابقة للنتيجة العامة للانتخابات ،ولذلك فإنه سيعين ال١٠٪ من الأعضاء الذين يسمح له الدستور بتعيينهم بصورة تجسد المصالحة ولذلك فإنه يطلب من السيد الصادق قائمة بالعائدين ليختار منهم فشكره السيد الصادق علي هذا الاستعداد وأرسل إليه قائمة بالآتي:

أ) جميع العائدين من المغتربين.

ب) اسمين يمثلان جماعة حوادث الجزيرة أبا هما خالد محمد إبراهيم ومحمد الحسن إحيمر.

ج) اسمين يمثلان جماعة يوليو ٧٦ هما: أحمد يوسف النصيبة ومريم عبد المحمود.

د) أربعة أسماء تمثل معسكرات الأنصار.

وأوضح للسيد بهاء الدين إدريس الذي حمل القائمة للنميري أن هذه القائمة تجسد المصالحة في كل مراحل الصدام الدامي التي وقعت والهجرة والغربة. وبعد تسليم تلك القائمة سلم رئيس الحزب للنميري حسب الاتفاق المسبق بينهما دراسة وافية أعدتها لجنة فنية برئاسة الدكتور شريف التهامي متعلقة بإقامة كوميونات، أي وحدات إنتاجية زراعية وصناعية، تعمل تعاونياً وتتوفر فيها الخدمات الاجتماعية وذلك لتوطين المهاجرين من الأنصار عند عودتهم في مناطق معينة جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان وجنوب دارفور وجنوب القضارف. أعدت الدراسة بحيث تكون أساساً لاستقرار الأنصار العائدين، وتكون نواة لتعمير وتنمية منطقة السافنا لتنعم بالإنتاج الحديث والخدمات الوافية والمستوي الاجتماعي المتقدم.

وفي أوائل مارس ١٩٧٨ م سافر السيد الصادق إلى لندن ثم إلى جنيف لمقابلة المسؤولين في مكتب غوث اللاجئين للحصول علي موافقتهم علي الآتي:

(أ) الاستمرار في تموين المعسكرات الشرقية في أثيوبيا.

(ب) الموافقة علي تحويل الإمكانيات والتمويل المعد لإسكان الأنصار في منطقة جديدة من أثيوبيا بعيداً عن الحدود السودانية.. تحويل تلك الإمكانيات للمساعدة في توطين الأنصار داخل السودان في مشروع الكوميونات المذكورة.

وحصل علي تلك الموافقة، ثم عاد إلى لندن، ثم إلى السودان.

وفي هذا الأثناء قام النميري بتعيين العشرة بالمائة من عضوية مجلس الشعب، فأدخل بعض الذين وردت أسماؤهم في القائمة المقدمة، وبعد اكتمال عدد أعضاء مجلس الشعب دعا لانعقاد الهيئة البرلمانية، وفيها رشح أشخاصاً لرئاسة مجلس

الشعب، ونائبي الرئيس، والرائد، والرقيب، ورؤساء اللجان المتخصصة. وكان غالبية هؤلاء إذا استثنينا أحد رؤساء اللجان من قدامي النظام، ولا يمثلون تجسيداً للمصالحة، ولم يمثل اختيارهم ممارسة لحرية المجلس لأن ترشيح الرئيس لهم وعلنية التصويت حالا دون حرية الاختيار، مما أدي إلى نوع من المواجهة غير المحمودة.

وكانت انتخابات الجنوب قد أتت بأغلبية ضد قدامى النظام هناك، وأعطي الأعضاء الجدد حرية الاختيار فأدي ذلك لاستيلاء العناصر الناقدة القادمة مع المصالحة علي كل المراكز الرئيسية بالانتخاب الحر. فأخاف هذا سدنة الاستمرار. وتدخل الرئيس بتلك الطريقة ليحول دون حدوث ما حدث في مجلس الشعب الإقليمي في جوبا في مجلس الشعب القومي في الخرطوم.

تعيين مرفوض

كانت اجتماعات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي علي الأبواب، فرأى النميري أن يضع حداً للترقب ويعين السيد الصادق المهدي وآخرين في الاتحاد الاشتراكي. والمدخل لذلك هو عضوية اللجنة المركزية.

لم يكن هذا الموضوع قد نوقش، وفي غياب السيد الصادق بالخارج، وقبل اكتمال إجراءات المصالحة المتفق عليها، قام النميري بتعيين الصادق المهدي عضواً في اللجنة المركزية وأضاف إليه أسماء اختارها من القائمة التي قدمت له لعضوية مجلس الشعب، وأضاف آخرين.

عاد السيد الصادق من لندن في يوم ١٤/٣/١٩٧٨م وكتب خطاباً فور وصوله للنميري يوضح له نجاح مهمته في الخارج، ويعتذر عن قبول أي منصب تنظيمي أو تشريعي أو تنفيذي في الوقت الحاضر، وذلك محافظة علي مصلحة المصالحة، وحرصاً علي تركيز الجهد لتكملة إجراءاتها. وبعد ذلك انعقد اجتماع بين الصادق والنميري تم فيه الاتفاق علي الآتي:

(أ) تعليق عضوية السيد الصادق المهدي في الوقت الراهن؛

(ب) السير في إجراءات المصالحة لتكملتها؛

(ج) يحدد تاريخ المشاركة فيما بعد.

واثناء انعقاد اجتماع اللجنة المركزية يوم ١٨/٣/١٩٧٨ م طلب النميري من الصادق أن يخاطب اللجنة المركزية في أمر المصالحة فوافق على ألا يكون ذلك من موقع العضوية، بل تلبية لدعوة الرئيس، وعلى أن يقول رأيه الذي قاله منذ اجتماع بورتسودان حول الاتحاد الاشتراكي.

فقبل النميري وألقى الصادق المهدي خطاباً عدد فيه الدعامات الموضوعية التي ترتكز عليها المصالحة، كما احتوى على رؤاه حول الاتحاد الاشتراكي السوداني وسبل إصلاحه، وقد استقبل الخطاب بروح ودية من غالبية المستمعين فصفقوا عشر مرات أثناءه، ولكن بعض سدنة عصبية الإبقاء علي الأحوال كما هي تشنجوا واعترضوا.

ثم توصلت اللجنة المركزية لتوصيات حول إصلاح الاتحاد الاشتراكي لأن خطابي الرئيس والأمين العام كانا يدعوان للإصلاح والتجديد. وأبلغت توصيات اللجنة المركزية للمكتب السياسي الذي كون لجنة بصلاحيات واسعة للإصلاح والتجديد في الاتحاد الاشتراكي، وكون المكتب لجنة مماثلة للنظر في التوصيات عن إصلاح وتقويم نظام المجالس الشعبية المحلية. وقد قدم السيد الصادق مذكرة تفسيرية ألحقها بخطابه لتكون الإصلاحات المطلوبة في الاتحاد الاشتراكي واضحة[1].

استمرار المفاوضات

استمراراً للمفاوضات الخاصة بإجراءات المصالحة الوطنية، وفي أول أبريل ١٩٧٨ م التقى الصادق بالنميري في عشاء خاص رتبه السيد فتح الرحمن البشير وفي هذا اللقاء بُحث الآتي:

(أ) الطور الذي بلغته إجراءات المصالحة وكيفية مواصلة السير لإكمالها،

(ب) مصالحة الأنصار وأهمية عقد اجتماعات بخصوصها لإنجازها،

(ت) استمرار الحوار مع حسين الهندي علي أن تواصل الحكومة مساعيها معه واتفق

(١) نص المذكرة في كتاب المصالحة الوطنية، مع تكرار الملاحظة أن هذا الجزء ينقل نقلاً من كتاب المصالحة.

علي وسائل تساعد علي تأكيد اتجاهه نحو المصالحة.

اتفاق الهندي مع النظام

في يوم ٤/ ٤/ ١٩٧٨ م سافر السيد الصادق للندن، وهناك قابله السيد عبد الرحمن النور وحدثه عن مسألة السيد حسين الهندي الذي زاره وسلمه مشروع اتفاق مع حكومة السودان ووعده بدراسته مع السيد الصادق لدى وصوله للندن فأبدى الرغبة في مقابلته للتعاون في الأمر.

ورد عليه السيد الصادق بترحيبه بكل ما يوسع قاعدة المصالحة أو يحقق مزيداً من الحريات لأهل السودان، أما مقابلة الهندي فإنه سبق أن امتنع عنها لموقفه من المصالحة ودخوله في مغامرات ضارة، أما إذا صار موقفه إيجابياً من المصالحة فلا مانع أن يلقاه بالرغم من تخصصه في الفترة الماضية في الشتائم له ولزملائه دون وجه حق.

وفصل السيد الصادق المغامرات المعنية بالتالي:

أ) محاولة شق الأنصار والاستعانة بالمجاهدين في خلق اضطرابات داخل السودان. وهذه باءت بالفشل.

ب) أرسل ١٨ اتحادياً كانوا قد دربوا علي السلاح في ليبيا ليقوموا بأعمال تخريبية داخل السودان. هؤلاء كان بينهم مخبرون أعطوا أسماءهم للأمن السوداني. وبعد اعتقالهم تطوع أحدهم للإقرار بكل شئ فأوضح خطتهم وأسماء من أمدوهم بالمال وهكذا أخفقت الخطة.

ج) وجمع بعض أبناء غرب السودان الموجودين في ليبيا طلباً للرزق وجند بعضهم بحجة أنه يدربهم ويسلحهم ويمولهم للاستيلاء علي السلطة وإنصاف أنفسهم من (ناس لبحر) الذين ظلموهم. وكان على رأس الذين جندهم وأرسلهم داخل الخرطوم عبد الله محمد حمدان. ولم يكن موقف هؤلاء في الحقيقة مواليا للهندي فلم يسيروا حسب تعليماته وهكذا فشلت الخطة.

لم يتم الاجتماع المشار إليه بين الصادق والهندي، ولكن تم اتفاق بين حسين الهندي وزملائه وبين أبو القاسم هاشم رئيس مجلس الشعب وزملائه وأعلن في لندن في مؤتمر

صحفي في ١١/ ٤/ ١٩٧٨ م وخلاصة الاتفاق:

(١) موافقة السيد حسين الهندي وزملائه علي الاتحاد الاشتراكي علي أن يحل ويكون من جديد ليدخلوا فيه.

(٢) موافقتهم علي دستور البلاد القائم علي أن تلغي التعديلات التي أدخلت عليه وسمحت بإصدار تشريعات مقيدة للحريات.

(٣) حل الجبهة الوطنية.

(٤) حل المعسكرات الخارجية وتسليم الأسلحة في الداخل وفي الخارج للقوات السودانية المسلحة واستيعاب العائدين حسب مؤهلاتهم.

(٥) تكوين لجان لمتابعة تنفيذ هذا الاتفاق.

وأبرزت حكومة السودان هذا الاتفاق إبرازاً إعلامياً كبيراً فدعت لمؤتمر صحفي لنشره في السفارة السودانية بلندن وكررت نشره وإذاعته وتلفزته في داخل السودان.

ويرد في مذكرات المرحوم الشريف الهندي إن ذلك الاتفاق كان بوساطة من اللواء عمر محمد الطيب بسبب علاقة الرحم التي تربط بينه وبين الشريف، ولكن لم يترتب عليه شيء![1]

ملاحظات السيد الصادق علي هذا الاتفاق

أولا : إقرار السيد حسين الهندي وزملائه الواقع الراهن للنظام القائم بأقل تعديلات ممكنة.

ثانيا : مقابل ذلك إعطاء الحكومة له ولزملائه أهمية إعلامية كبيرة واعتراف بأنهم حقا يملكون حل الجبهة والمعسكرات وتسليم السلاح في الخارج والداخل.

ثالثا : إصدار البيان كأن هذا هو أول اتفاق توصلت إليه الحكومة والمعارضة.

لقد كان الطرف الآخر المتفق مع الحكومة اتحادياً لا يمثل أطراف الجبهة الأخرى، والاسم المضاف إلى الاتحاديين باعتباره معهم أي الأخ احمد عبد الله أحمد عمر استنكر

(١) من مقتطفات من المذكرات بالإنترنت

إقحام اسمه، وأصدر بياناً أكد فيه أنه لا يعلم عن الاتفاق شيئاً، ولم يشترك فيه. ونتيجة للاتفاق والضجة الإعلامية التي أثيرت حوله اعتبر الاتحاديون أنهم حققوا نصراً حزبياً كبيراً، وشرعوا ينظمون صفوفهم لاستقبال قائدهم المظفر.

وتساءل الرأي العام السوداني: هل هذا الاتفاق هو أول وآخر المصالحة الوطنية؟ وتساءل إذا كان الهندي من مصلحته الحزبية أن يعتبر اتفاقه هو الأول والأخير وأن يعتبر هو المسئول عن الجبهة والمعسكرات والسلاح دون سواه، فما هي مصلحة الحكومة في التسليم بهذه المغالطات الحزبية وهي تعلم أولاً أنها وعلى مستوي قمتها تبحث المصالحة الوطنية منذ ١٧/ ٥/ ١٩٧٧م وتعلن خطوات في طريقها؛ وهي تعلم ثانياً أن الجبهة مكونة من تجمعات والتجمع الاتحادي هو أحد تلك التجمعات وليس أكبرها حجماً ولا بلاء؛ وهي تعلم ثالثاً أن المعسكرات التي حاربتها والتي صالحتها ليست أي معسكرات خارج السودان ولكن معسكرات المهاجرين المرابطين من الأنصار الذين حاربتهم وحاربوها وصالحتهم وصالحوها ومخاطبتهم بهذه الطريقة العفوية تجرح كرامتهم دون وجه حق. وهي تعلم رابعاً أن السلاح في الخارج والداخل إن وجد فليس بأيدي اتحاديين وعندها معلومات كافية بهذا الصدد اطلع عليها أبو القاسم محمد إبراهيم لدي زيارته لليبيا ومعلومات سرية بخصوص السلاح اطلع عليها عمر محمد الطيب لدي زيارته لليبيا ومقابلته لرئيس الجبهة هناك. والحكومة تعلم خامساً أن اللجان التي ذكرها البيان لتوظيف ورد اعتبار المستحقين ولتحضير مشروع تعديلات قانونية وهمية لأن هذه الأشياء قد قامت لجان وأنجزتها فلجنة إزالة آثار الصراع برئاسة أبو القاسم محمد إبراهيم أنجزت جزءاً كبيراً من مهمتها؛ ومشروع إلغاء قانون أمن الدولة والقوانين الأخرى أحيل لنقابة المحامين فوضعته وقدمته لرئيس الجمهورية ودرسه بواسطة الأجهزة الرسمية ووضعت أمامه نصوص قانونية كاملة لإجراء التعديلات والإلغاءات اللازمة.

وهي تعلم سادساً أن مثل هذا البيان وطريقة إخراجه سيكون له أثر سلبي علي قيادة الجبهة وقيادة الأنصار التي أدارت الحوار للمصالحة الوطنية منذ ١٧/ ٥/ ١٩٧٧م وخاضت في سبيله معركة جسورة وحطمت للمعوقين المتفق معهم الآن كل تحركاتهم المضادة؛ والتزمت تلك القيادة بعدم إعلان تفاصيل الاتفاق تسهيلاً لمهمة النظام

ووفاء للوعد فلماذا يعلن علي الناس اتفاق ناقص ومشوه ومنكر لما سبقه؟

اعتبر الصادق وحزب الأمة الاتفاق كله مسرحية رحبوا بالإيجابي منها وهو إقلاع السيد حسين الهندي وزملائه من موقف المعارضة بلا سبب، والمهاترة، وقبولهم الدخول في المصالحة الوطنية والوحدة الوطنية. أما الجوانب الأخرى التي أدخلت في الاتفاق فقد لزموا الصمت حيالها ووجهوا كل من تحدث إليهم ألا يدخلوا في مباريات منافسة أو مقارنة وأن يهملوا المعاني الحزبية التي فاض بها البيان والإعلام الذي صحبه، وقرروا أن مثل هذه الاتفاقات والبيانات تستخف بقضايا القتال والصلح في السودان وتبعث التراشق الحزبي وهم لا يريدون الاشتراك في هذا الاستخفاف ولا في انبعاث الحزبية وهم يعلمون أنهم هم الذين خططوا للمعارضة والمقاومة حربها وسلمها وفكرها وأنهم هم الذين نفذوا تلك الخطط . وقد شاركهم الآخرون مشاركة محدودة). أ.ه.

لقد أورد الدكتور حسن مكي وهو يؤرخ لدورهم كجبهة ميثاق إسلامي في الجبهة الوطنية عدداً من وثائق الجبهة جلها من كتابة السيد الصادق المهدي، ويحمد لمكي ذلك إذ بينما يرصد الكتاب دورهم يؤكد أين كانت القيادة الحقيقية للجبهة الوطنية.

وقد أورد البروفسر مكي كذلك نص الاتفاق بين الهندي والنميري وقال في مقدمة كتابه إنه كان موجها ضد السيد الصادق.[1].

إعلان المصالحة الوطنية رسمياً

جاء في كتاب المصالحة الوطنية:

(في يوليو ١٩٧٨ م زار جعفر نميري السيد الصادق المهدي في منزله بصحبة السيد فتح الرحمن البشير. وفي الزيارة طالب النميري بإكمال المشاركة للانطلاق من موقع موحد للعمل الوطني. ولكن السيد الصادق مع تأمينه على بحث كافة القضايا والاتفاق على برنامج المصالحة الوطنية قال إن هنالك ما زالت مغالطات عن ماهية ما اتفق عليه إذ لم يعلن علي الرأي العام السوداني شئ محدد، ولذلك وقبل مناقشة موضوع

(١) حسن مكي سابق

المشاركة يلزمنا أن نحدد برنامج المصالحة الوطنية وأن نعلنه علي الناس وأن نلتزم به ونمنع المغالطات الجارية حينها والتشويه الذي ألحقته أجهزة الإعلام بالمصالحة.

وتم الاتفاق على أن يقدم السيد الصادق النقاط المتفق عليها مكتوبة تقدم للرئيس ليراجعها وتعلن على الرأي العام السوداني.

وعقد حزب الأمة اجتماعا لبحث النقاط المقدمة للرئيس وقرر أنه إذا أعلنت هذه النقاط للرأي العام السوداني يزول كل تحفظ في التعامل مع النظام وتتم المشاركة في أجهزته.

النقاط التي وضعت كأساس للمصالحة هي:

(١) إصلاح الاتحاد الاشتراكي وفق النقاط التسع المقترحة، وحله وإعادة انتخابه من القاعدة للقمة وتوقيت هذه الإجراءات.

(٢) إجراء تعديلات دستورية في دستور البلاد القائم تنص علي إسلامية التشريع، وتحقق مزيداً من الديمقراطية، وتزيل النصوص التي تقيد الحريات.

(٣) إلغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات ومؤثرة علي سير العدالة.

(٤) الاتفاق النهائي علي برنامج مصالحة الأنصار وإعلانه.

كان اجتماع الحزب في منزل السيد الصادق المهدي بالملازمين، وحضره مائة وخمسون من قادة الحزب، وقبل انفضاض الاجتماع وصل السيد فتح الرحمن البشير موفداً من النميري ليبلغ السيد الصادق المهدي موافقة الرئيس علي النقاط المرسلة إليه، وإبلاغه بأن الرئيس قد أمر بالدعوة لمؤتمر صحفي موسع ليخاطبه السيد الصادق المهدي أصالة عن نفسه ونيابة عن الرئيس ليعلن للرأي العام السوداني برنامج المصالحة المتفق عليه.

وفي اليوم التالي دعا السيد بونا ملوال ممثلي الصحافة والإذاعة والتلفزيون السوداني ومندوبي الصحافة العربية والأفريقية والدولية الموجودين في الخرطوم لمؤتمر صحفي خاطبه السيد الصادق المهدي بحديث طويل خلاصته:

١/ أن المصالحة الوطنية مبادرة تاريخية أملتها ظروف ذاتية وموضوعية محددة

وأهمها رغبة أهل السودان في إيجاد بديل سلمي صحيح للعنف والقهر ورغبتهم في حماية الإرادة السودانية من التدخلات الأجنبية.

٢/ لقد حققت المصالحة عبر عام من الزمان إيجابيات محددة ذكر منها إطلاق سراح المحبوسين، العفو العام، إزالة أضرار المواطنين، إقامة الجسور بين خصوم الأمس، إفشاء التفاهم بين السودانيين، تمكين السودان من الانطلاق بإرادة مستقلة في السياسات العربية والأفريقية علي نحو ما انعكس في خطاب الرئيس في مؤتمر القمة الأفريقي الأخير، تمكين الأطراف المتنازعة سابقاً من الاطلاع علي أحوال بعضها بعضاً وإجراء انتخابات حرة في مجالات مختلفة، وتعطيل قانون أمن الدولة عملياً، وإتاحة الفرصة لنشر الآراء المختلفة حول قضايا البلاد الهامة بحرية، وأخيرا التوصل لنهج محدد للمصالحة الوطنية.

٣/ وأعلن برنامج المصالحة الوطنية وخلاصته:

(أ) مراجعة أحوال الاتحاد الاشتراكي لإصلاحه وفق نقاط تسع عرضت قبل ذلك وعلى هدي تجربته.

(ب) حل أجهزة الاتحاد الاشتراكي وإعادة تكوينها من القاعدة للقمة عن طريق الانتخاب المباشر، وهذا يشمل أجهزته القاعدية والفئوية والجماهيرية والعليا. علي أن يتم ذلك بعد موسم الخريف والحصاد.

(ج) تعديل الدستور للنص علي إسلامية التشريع، ولتحقيق مزيد من الديمقراطية، ولإزالة النصوص الاستثنائية المقيدة للحريات، على أن تقدم التعديلات المتفق عليها لمجلس الشعب لاتخاذ قرار بشأنها.

(د) تمت الموافقة علي إلغاء القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات وسيقدم المشروع الذي وضعته نقابة المحامين السودانيين بهذا الصدد لمجلس الشعب لدى انعقاده.

(ه) تمت الموافقة علي مراجعة الجوانب الهامة من التجربة الحالية وخاصة في مجالات الحكم الشعبي المحلي والتنمية والاقتصاد وغيرهما لدعم الإيجابيات وإسقاط السلبيات.

(و) تم الاتفاق علي الآتي: تمسك السودان بعدم الانحياز في السياسة الدولية، وحرصه علي حسن الجوار مع كل جاراته، وقيام السودان بدور رائد في المجالين العربي والأفريقي، وبدور واصل بين البعث العربي والصحوة الأفريقية. واتفق أن يكون التكامل مفتوحاً بين السودان والبلاد المجاورة له وخاصة السعودية ومصر وليبيا، وألا يكون هذا التكامل محورياً بل موسعا ليكون خطوة عملية في اتجاه الوحدة العربية.

(ز) واختتم المؤتمر الصحفي مؤكداً أن هذا البرنامج سيمكن أهل السودان من العمل معاً لتحقيق الاستقرار في البلاد، ومواجهة الضائقات التي يعاني منها الشعب السوداني، ومؤكدا أن المقياس الحقيقي لنجاح أو إخفاق المصالحة هو في مواجهة وعلاج ما يشكو منه أهل السودان.

لقد وجد برنامج المصالحة الوطنية هذا تجاوباً شعبياً كبيراً، ورحب به المواطنون السودانيون ترحيباً حاراً. ولكن بعض الجالسين علي مقاعد التوجيه والامتياز في الاتحاد الاشتراكي وفي بعض أجهزة الأمن أنكروا هذا البرنامج إنكاراً بالغاً، ومضوا يستغلون أجهزة الإعلام للإدلاء بتصريحات موجهة ضد برنامج المصالحة المعلن مؤكدين أن الأوضاع سائرة كما هي بلا تعديل ولا تبديل ومؤكدين عدم إجراء انتخابات في أجهزة الاتحاد الاشتراكي، وهكذا).

ملف دائرة المهدي ١٩٧٨م

في إحدى لقاءات النميري بالسيد الصادق جاء ومعه ملف (دوسيه) وهم بتسليمه إياه وقال له هذه ممتلكات دائرة المهدي.. رفض السيد الصادق استلام الملف وقال له إنني لم آت للتفاوض معك حول أمر خاص.

قال السيد الصادق: *(في مرحلة لاحقة في التفاوض، جاءني النميري بدوسيه وقال لي هاك هذه أملاكك. أملاك دائرة المهدي، لأستلمها. وأنا قلت له لا استلمها. ما عندي دخل بهذا الموضوع، أنا ما جايي عشان اتفاوض معاك بالنيابة عن ورثة دائرة المهدي، ولا أنا وكيل عنهم، ولكن يا أخي أنتم في عهدكم الشيوعي أطلقتم عقوبات اقتصادية لعدد من الناس، إذا أنت الآن قررت أن ترفع هذه العقوبة كجزء من عملية تغيير موقفكم ما في مانع أن ترفعها من الجميع، وبالنسبة لنا أقترح أن تكون لجنة، لأنه نحن كانت في*

ذلك الوقت المسألة موروثة ما في حد يمثل الناس كلهم، تعين لجنة، تعطي هذه اللجنة صلاحيات قضائية، هذه اللجنة برئاسة المرجع العام السيد حسين عبد الرحيم، وعضوية مندوب من المالية وبنك السودان والنائب العام، وتفوضهم أن ينظروا في هذه الأملاك ويوزعوها على الورثة بحسب أنصبتهم الشرعية. فقط أنا أطالب بأمرين: الجزيرة أبا أصلها مسجلة باسم الإمام عبد الرحمن باعتبار أنه هو كان قد عمرها، هذه الجزيرة أبا لا تورث، تسجل لأهل الجزيرة أبا، أنا ما عايز أي تناقض بين أسرتنا وأهل الجزيرة أبا فهم ناس أوفياء وعندهم معنا علاقات في التاريخ كلها عظيمة. ولذلك هؤلاء تسجل الجزيرة أبا بأسمائهم. كذلك بيت المهدي الذي هو مجمع بيت المهدي الذي فيه قبة الإمام المهدي وغيرها، هذه تسجل وقف للأنصار، وهو وافق على أن الجزيرة أبا لا توزع في الورثة، وأن بيت المهدي لا يوزع في الورثة لكن بقية الأصول توزع على الورثة بحسب حقوقهم الشرعية وأنا لا دخل لي بهذا، هذا يتم بين الورثة وبين اللجنة الفنية)[1].

وكانت دائرة المهدي تتكون من مشاريع هي: دائرة المهدي العقارية والزراعية والتجارية، وتنتظم فيها ممتلكات، وعليها ديون.

بعد وفاة الإمام عبد الرحمن ظل ورثته متحدين متفقين على إدارة الإمام الصديق لمشاريع دائرة المهدي كما كانت أيام الإمام عبد الرحمن المهدي وإن كان ذلك قد كلف الإمام الصديق التخلي عن المزايا الخاصة به في وصية الإمام عبد الرحمن المثبتة بالشهود.

وكان الإمام الصديق أصلاً مدير للدائرة وشريك فيها بالخمس. وكان له على الدائرة دين كبير لأنه لم يكن يخصم خمسه من أرباح لدائرة طيلة سنين إدارته لها. وحينما فتحت وصية الإمام عبد الرحمن أمام الشهود كان فيها أنه أوصى لخليفته وهو ابنه الصديق بثلث تركته، وأوقف له كل ما رآه مستلزمات الخلافة: بيت المهدي (مجمع القبة والمسجد الرابع والمباني الملحقة)، وسرايا الإمام عبد الرحمن في الخرطوم، وكل مقتنياته الشخصية. كما أوصى الإمام عبد الرحمن بأن يخصص (بيت البحر) الذي كانت تقطن

(١) من حلقات شاهد على العصر، أكتوبر- نوفمبر ٢٠١٥م

فيه زوجته السيدة سكينة عبد الله جاد الله (خالة الحبيب الإمام الصادق المهدي) وذريتها، ليكون مستشفى أطفال أو مكتبة عامة.

لدى فتح الوصية أمام عدد من أبناء الإمام عبد الرحمن وشهود آخرين، تلمس خليفته الإمام الصديق عدم رضا أو احتجاج على تلك البنود من أخوانه. وحرصاً منه على وحدة بيت الإمام عبد الرحمن اقترح عليهم أن يأخذوا علماً بالوصية ويوقعوا على صحتها، مع التراضي على عدم الأخذ بما فيها. وقال لهم إنه يتنازل عن الثلث، وفيما أوقفه له الإمام عبد الرحمن من أصول في الوصية، فإنه يعرض أن يشتري تلك الأصول مقابل دينه على الدائرة، وتم الاتفاق على ذلك، وظن الإمام الصديق أن هذا الإجراء المتفق عليه بينهم، وقد تنازل فيه من حقوق أوقفها له والده، ظن أنه سوف ينفذ قطعاً ولذلك فإنه أوصى بالسرايا لابنه الصادق من بعده.

الشاهد، لم تنفذ وصية الإمام عبد الرحمن في ورثة أملاكه، ولم تنفذ حتى التسوية التي بموجبها تنازل الإمام الصديق لجمع بيت أبيه، فلم تسجل له الأملاك المذكورة لقاء الدين.

وبعد وفاة الإمام الصديق المهدي في ٢ أكتوبر ١٩٦١م إثر الذبحة الصدرية التي ألمت به بعد حوادث المولد الدامية في ٢١ أغسطس ١٩٦١م، اختلف ورثة الإمام عبد الرحمن حول إدارة الدائرة، وبالرغم من ذلك لم تتم تصفيتها في ذلك الحين، وظل الوضع كما هو حتى جاءت مايو فصادرت واحتجزت ووضعت يدها على ممتلكات خاصة كثيرة، وأعلنت فرض الحراسة العامة على أملاك دائرة المهدي.. فهي لم تصادرها وتسجلها باسم الدولة، كما لم تعدها أصحابها.

لقد أراد الله أن تقوم حكومة النميري بإجراء فرض الحراسة، ولو أنها أعلنت تصفية أصول الدائرة ورد ديونها حينها لما كان بقي منها شيء يورث. فقد كانت أصولها تساوي ديونها تقريباً.

هنالك عدة أشياء جعلت لدائرة المهدي وممتلكاتها قيمة للورثة:

أولا: السيد الصديق كانت له سياسة إبان إدارته للدائرة ألا يتم الاحتفاظ بنقود فإن تبقي من أموال المحاصيل أو غيرها شيئاً فاض عن الصرف السياسي والإعاشي فإنه

يحتفظ به في شكل عقارات. هذا جعل للدائرة قدراً هائلاً من الأصول العقارية.

ثانيا: ديون الدائرة كانت لبنوك عديدة بنسب لسعر الفائدة معينة، وبعد أكثر من ثمانية سنوات (في ١٩٧٨م) حينما تمت المفاوضات لإعادة أملاك الدائرة، كانت الزيادة في أسعار العقارات أضعافاً مضاعفة، مما خلق مساحة كبيرة بين الأصول (التي تضاعفت بنسب مكوكية) والديون (التي تم حسابها بسعر الفائدة البسيط).. أي جعل دائرة المهدي شيئاً يمكن أن يورث!

فرضت السلطات المايوية الحراسة على شركات دائرة المهدي في ١٩٧٠، كما فرضت الحراسة على ممتلكات مواطنين آخرين مثل آل عثمان صالح. اختلف موقف ورثة الإمام عبد الرحمن من العهد الجديد فمنهم من عارضه وتكبد المشاق سجناً ونفياً، ومنهم من آثر الابتعاد عن المسألة برمتها، وقد قام النميري في ظل الحراسة بتخصيص بعض الأملاك للورثة للسكن ولكن لم تجر تصفية للدائرة كما ذكرنا.

كان السيد الصادق المهدي قد نال قسطاً وافراً من السجون والمنافي وترأس الجبهة الوطنية لمعارضة النظام بالخارج وهي الجبهة التي نظمت انتفاضة يوليو المسلحة في ١٩٧٦م كما وصفنا، الانتفاضة التي أقنعت النظام المايوي بجدوى المعارضة ففاوضها للمصالحة. وحتى لما أراد المايوي أن يرفع الحراسة أراد أن يعطي الملف للصادق المهدي كترضية سياسية غير مراعٍ أن الحقوق لا يتم التعامل معها بهذه الطريقة إلا لغير ذوي الذمم..

هكذا رفض الصادق استلام الملف شخصياً كما قلنا ونصح بأن تعم المسألة السياسية (بإرجاع كافة الأموال المصادر لأهليها) وأن يكون ذلك بشكل مسئول ومنضبط عبر أجهزة مالية الدولة المختصة.

هذا الطريق سار لنهايته، فلم يحدث تدخل سياسي من قبل السلطات المايوية في أمر ممتلكات الدائرة بعدها، إلا ما كان من تسليم مجمع بيت الإمام المهدي للسيد أحمد المهدي وتسميته إماما للأنصار عقب رفض السيد الصادق لعرض النميري له بأن يكون نائبه وخليفته وسعي النميري ل(تأديبه) على ذلك.

وبالفعل صدر القرار الجمهوري رقم ٥٩٣ لسنة ١٩٨٠م بتكوين لجنة إعادة

ممتلكات دائرة المهدي، والمكونة حسب توصية السيد الصادق المهدي برئاسة المراجع العام (السيد حسين عبد الرحيم حينها)، وعضوية كل من السادة: وكيل وزارة المالية (السيد عثمان الشيخ)، والمسجل التجاري بديوان النائب العام (السيد علي محمد عثمان يس) النائب العام السابق، ورئيس إدارة التشريع والشئون القانونية برئاسة الجمهورية (السيد أحمد عثمان السباعي) ورئيس الإدارة القانونية للجهاز المصرفي (السيد يوسف عبد الرحمن) وقد اجتمع السيد الصادق المهدي باللجنة طالباً أن يتم استثناء كل من الجزيرة أبا وبيت المهدي (القبة والجامع) من الورثة لحين الاتفاق على كيفية التعامل معها. على أن تقوم بحصر الممتلكات التي وضعت عليها الحراسة، وتصفي ديون الدائرة، وتتفاوض في أمر إعادة ما يتبقى بعد سداد الديون مع ورثة الإمام عبد الرحمن المهدي.

عقدت الجمعية العمومية للمساهمين بالدائرة، أي الورثة، عدة اجتماعات في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١م، وفي اجتماع بتاريخ ٣ يناير ١٩٨١م أصدرت الجمعية العمومية عدة قرارات نقلت للجهات الرسمية.

وقد خاطب السيد الصادق المهدي الورثة بعد ذلك الاجتماع فيما يخص الجزيرة أبا بالتالي: «الجزيرة أبا ليست أصلاً عادياً، وقد استثنيت من إجراءات اللجنة الحالية وينتظر أن يحكم وضعها نظام خاص يقترح أن يكون الآتي:

- تحويل ملكيتها لكيان جماعي يضم أهل الجزيرة أبا بالتحديد الذي يتفق عليه.
- ينص على مشاركة أهل المهدي رمزياً في الكيان المذكور لحفظ الصلة التاريخية.
- يحتفظ باستراحة باسم الإمام عبد الرحمن لتكون منزلاً للعائلة في الجزيرة ابا.
- يمنح الراغبون قطع أرض بالقيمة في الجزيرة أبا لبناء مساكن خاصة إذا أرادوا.

وفي ١٧ مارس ١٩٨١م صدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٣ وكان في جملته مستجيباً لما تضمنته قرارات الجمعية العمومية للورثة. فهو يستثني الجزيرة أبا وبيت المهدي من الورثة.

وفي ١٠ مايو ١٩٨١م قدم السيد الصادق مذكرة توضيحية للورثة شرح فيها القراران وأفكار حول تنفيذهما خاصة فيما يتعلق بتمليك أبا لأهلها.

هناك قضيتان أخريتان خاصتنان بالورثة خاطب بهما السيد الصادق أهله راجياً أن يستجيبوا له باعتبار أنهم كأهل ينبغي أن يتضافروا ويتقاسموا خسارة بعضهم الآخر.

القضية الأولى هي أن الإمام الهادي كان قد تخارج من الدائرة بمشروع يسمى مشروع النعيم الزراعي، هذا المشروع اتضح أنه خاسر، ولو تم إنفاذ خطوة الإمام الشهيد لخرج أبناءه بورثة ضئيلة، لذلك رجا السيد الصادق الأهل المجتمعين أن يعتبروا الإمام الشهيد كأن لم يتخارج من الدائرة ويعيدوه كوريث من جديد، ويعيدوا مشروع النعيم للدائرة، وبهذا الشكل يكون هناك نوع من الإنصاف للإمام الشهيد وذريته.

أما القضية الثانية فهي أن بعض أبناء وبنات الإمام الصديق من زوجته السيدة صفية وغيرهم من الأهل كانوا قد استلموا بيوتاً من النميري كما ذكرنا، ولكن بعضهم باع تلك البيوت، فلو تم حساب ما استلموه بحساب الثمانينات فإنهم سوف يخسرون خسارة كبيرة على غرار خسارة أبناء الإمام الهادي.

اقترح السيد الصادق أن تكون هناك صيغة تشاركية معهم، وهو حساب تلك الأملاك التي باعوها بحساب وسطي بين قيمة السبعينات وقيمة الثمانينات وبهذا يكون لأبناء وبنات الإمام الصديق المذكورين نوع من الإنصاف ومشاركة الخسارة.

وللغرابة فإن الأهل بالإجماع أقروا مقترح إعادة الإمام الشهيد كوريث، ورفضت غالبيتهم الساحقة مقترح المشاركة في تحمل خسارة أبناء وبنات الإمام الصديق الذي هو في الحقيقة السبب الرئيس فيما هم فيه من ثروة بجهده وبتخطيطه وبتنازله الدائم عن ربحه لصالح وحدة الأسرة.. فتأمل!

بعد رفض الاقتراح الأول، اقترح السيد الصادق على الأهل صيغة ثانية للتعامل مع أبناء وبنات الإمام الصديق المنكوبين، وهو أنه طالما لم يتم إنفاذ اتفاق الإمام الصديق مع بقية الورثة بشرائه للأصول التي أوقفها له والده من دينه على الدائرة، فهو يقترح أن تخصم قيمة تلك الأملاك التي تصرّف فيها بعض ذريته في السبعينات من قيمة الدين،

وكان حينها مبلغاً كبيراً يشتري عقارات بضخامة بيت المهدي وسرايا الخرطوم وغيرها. ولكن من جديد وبأغلبية ساحقة رفض الأهل ذلك، وأصروا على أن يحاسب أبناء وبنات الإمام الصديق بالحساب السبعيني، وأن يستلم ورثة الإمام الصديق دينه نقداً، ولكن بعد أن قسموه على الشركات الثلاث (العقارية والزراعية والتجارية)، وبما أن الشركة التي تمت استعادة أصولها هي العقارية فإنهم أعادوا ثلث مبلغ الدين الذي وبعد أكثر من عقدين من الزمان كان قد فقد قوته الشرائية وصار شيئاً لا يذكر!

أما السرايا التي كان الإمام عبد الرحمن أوقفها للصديق واتفق الأخير مع بقية الورثة على أن يشتريها هي وبيت المهدي مقابل دينه على الدائرة، وأصى بها لابنه الصادق متأكداً من إنفاذ الورثة للاتفاق بينهم. هذه السرايا حدثت حولها كذلك تعقيدات. قال السيد أحمد للجنة المشرفة على تصفية الديون وتوزيع الورثة إنه اشتراها، وأحضر مكاتبة من شقيقه السيد يحي الذي كان مديراً لشركة الدائرة العقارية بمبايعة من الدائرة له بها. وبعد البحث في الوثائق وجدت اللجنة أن المكاتبة كانت وفق اتفاق بين يحي وأحمد لأن الأخير وعد أنه سوف يأتي بقرض تطلبه الدائرة ويحتاج للسرايا كضمانة، وبالتالي تمت المكاتبة على أن يأتي بالقرض ولكنه لم يف بوعده، فألغى السيد يحي الاتفاق. وبالتالي ردت لجنة السيد عبد الرحيم طلب السيد أحمد باعتبار السرايا ضمن أملاكه المشتراة.

سوف يلقى الصديق كل ما فاته في ديار الخلود بإذن ربه العادل القادر الكريم. إنما الصديق وآل بيته نوع من الناس أدبه ربه وعلمه أن يتسامى!

وأذكر حينما حدث الزلزال الشهير في الخرطوم في أوائل التسعينات ولقيت (شهيدة دار الوثائق) حتفها، وكان مبنى دار الوثائق الذي انهار جانب منه هو سرايا الإمام عبد الرحمن في الخرطوم.. كنت في تلك الأيام أزور الدار كثيراً وألاقي الطود الراحل المقيم البروفسر محمد إبراهيم أبو سليم الذي كان مديراً لدار الوثائق القومية منذ سودنت تلك الوظيفة بعد جلاء المحتل.. وحدثني حينها عن مجهوداتهم لبناء دار جديدة للوثائق على طراز حديث يحفظ الوثائق ويؤرشفها إلكترونياً، وعن لجنة شعبية سوف يكونوها لدعم ذلك المشروع. ومن ضمن ما ذكره من أسباب رحيلهم الذي يودون تعجيله قال: (كذلك لأن ناس أسرتكم عذبونا يريدوننا أن نخرج من السرايا بسرعة). حينها تهولت من أن يكون في أسرتنا من يرى مبنى الدار أهم من الوثائق التي تحفظ أعز تراث لهذه

الأسرة، وهي أسرة آباؤها المؤسسون بنوا السودان وصيته بدماهم، والوثائق تحفظ جهادهم وتدحض قول شانئيهم.. وقلت له كيف ذاك يا دكتور؟ نحن تهمنا الوثائق أولاً وأخيراً، فقال لي: أنا لا أعني أبيك، أبوك هذا (راجل مسكين) ولن يقول لنا شيئاً مهما بقينا، ولكني أعني بعض أهله!! والمفارقة هي أن ذلك (الراجل المسكين) بتعبير بروفسر أبو سليم هو الذي كان يفترض أن يكون مالك السرايا لو كان هناك عهد يُحفظ، وحتى مع تضييع العهود فهو لا يزال المالك الأكبر فيها!

ولكن لسان حاله يقول.. إن الذي بيني وبين بني عمي.. لمختلف جداً!

وقبل أن نغادر صرير (الدائرة) فهناك قضية متعلقة بأعمال هذه اللجنة سوف تقابلنا في مقبل الأيام، وستنفجر أيام حكم السيد الصادق المهدي إبان الديمقراطية الثالثة وهي قضية تعويضات أراضي أم دوم الزراعية.

فحينما حسبت اللجنة دين الدائرة بعد إضافة سعر الفائدة المتراكم، وجدت الدين حوالي ٩ مليون جنيه إلا قليلاً. فخصمت بعض الأصول مقابل الدين ومنها أراضي أم دوم (وهي تبلغ ٣٤١٤ فدان)، وقد حسبت اللجنة قيمتها ب٣٤١٤٠٠٠جنيهاً أي باعتبار أن قيمة الفدان ألف جنيه. ووفقاً لذلك ضمت أم دوم إلى وزارة المالية. هذا التقدير كان مجحفاً جداً وفقاً للتحقيقات التالية، وهذا هو ما أثاره الورثة منذ عام الحكم الانتقالي، ثم تسلسلت الأحداث حتى كان ما سوف نحكيه تفصيلاً في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

عضوية الاتحاد الاشتراكي والمداولات الليبية

جاء في كتاب المصالحة الوطنية:

(كان السيد الصادق المهدي قد التقي بالسيد علي التريكي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي في يوليو ١٩٧٨ م، وتحدثا حول العلاقات الليبية السودانية، ونقل له السيد الصادق شكوكهم في حزب الأمة من الموقف الليبي، وتم الاتفاق على مقابلة القذافي للتداول حول هذه القضايا.

وأخبر السيد الصادق النميري بسفره المرتقب لليبيا لمقابلة القذافي، وقال إنه يريد أن يكون ذلك اللقاء خطوة في سبيل تصفية جميع المشاكل القائمة بين البلدين، ووضع

أسس متينة للعلاقات السودانية الليبية.

فاجتمع النميري بالصادق واستعرضا معاً المسائل المعلقة بين البلدين، واقترح النميري أن يؤدي السيد الصادق القسم كعضو في المكتب السياسي لتكون محادثاته مع العقيد لها صفة رسمية، فوافق على ذلك وأدى القسم في أوائل أغسطس ١٩٧٨ م.

كان أداء القسم في الاتحاد الاشتراكي، ذلك التنظيم البغيض الذي جثم على صدر الشعب السوداني خطأ اعترف به السيد الصادق في حلقات شاهد على العصر، قائلاً: هذا أحد أخطائي.. وكان قد كفّر عنه بالصيام ثلاثة أيام حينها للتبرؤ من القسم.

لم تكن المشكلة كما رأى السيد غراهام توماس في قبول فكرة التنظيم السياسي الواحد، تنازلاً عن مواقفه ورؤاه، باعتبار أن (هذه هي السياسة)، فقد رأينا كيف اقتنع السيد الصادق منذ زمان بعيد بفكرة التنظيم الجامع لتجاوز الاستقطاب في المجتمع السوداني، ودعا له في مؤتمر أبا إبان العهد العسكري ١٩٦٣، ثم كرر دعوة الأحزاب الكبيرة له عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤ م، وظل ينادي بوعاء يجمع أكبر قدر من الأحزاب السودانية التي لها وزن لتتفق على قضايا البلاد الكبرى تحت عنوان (المصالحة الوطنية) إبان عهد الديمقراطية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩ م). بل حتى ميثاق الجبهة الوطنية (يناير ١٩٧٦ م) كان يتحدث عن (توحيد الإرادة السياسية السودانية في تنظيم سياسي شعبي ديمقراطي اختياري جامع).. لكن المشكلة كانت في قبول عضوية تنظيم مبني على التطبيل لفرد دموي متجبر متسلط يعيد سيرة الفراعين وأحاديثهم (لا أريكم إلا ما أرى).

صحيح إن السيد الصادق تحدث مع الديكتاتور حول ضرورة إجراء إصلاحات ديمقراطية، وأظهر الألعبان له الموافقة، ولكنه كان يبيعه الريح! لقد استدرجه بالحديث عن ضرورة أن تكون له صفة رسمية ليفاوض الليبيين إلى زلة قدم ظلت متناقضة مع تاريخ الصادق الناصع الذي لم يرض الاشتراك في سلطة ديكتاتورية، لا في مقاعدها التنفيذية ولا التشريعية أبداً، إلا ذينك الشهرين الذين قضاهما في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي سيء الصيت.

الشاهد، أدى الصادق القسم كعضو في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي،

وتوجه بعد ذلك إلى طرابلس حيث اجتمع بالعقيد معمر القذافي في ٨/٨/١٩٧٨ م، واتفق علي الآتي:

(أ) تأييد الجماهيرية الليبية للمصالحة الوطنية السودانية وعملها فوراً علي إزالة كل معوقات أمامها، وتسهيل عودة المهاجرين الأنصار. والمساعدة في استقرار الأنصار في تعاونيات زراعية آلية ومدهم بناقلات وتراكتورات وأدوات زراعية.

(ب) أخذ علم بانطلاق السودان من سياسة خارجية مستقلة، والتعاون مع السودان في علاج مشاكل تشاد، وإرتريا وغيرها من مشاكل البلاد المجاورة،

(ج) إحياء مشروعات التكامل المعلقة بين البلدين والشروع في إنشائها فوراً.

(د) النظر فيما قد يحتاجه السودان من تسهيلات في إحدى موانئ البحر الأبيض المتوسط الليبية لتخفيف الاختناق في ميناء بور تسودان.

(ه) تقديم قرض نقطي للسودان يسدد بشروط سهلة أو عن طريق المقايضة.

(و) تلبية السودان قدر المستطاع لحاجة الجماهيرية لليد العاملة والماهرة والفنية والحل العادل والجامع للمشكلات التي يواجهها العاملون السودانيون في ليبيا.

(ز) على أن تبحث هذه الأمور عبر مندوبين رسميين من البلدين في لقاء يتم قريباً.

(ح) وتمهيد لهذا كله تقدم دعوة للرئيس نميري لحضور احتفالات الفاتح من سبتمبر وبعد ذلك أو أثناء ذلك يجتمع الوفدان لبحث الأمور المذكورة.

وعاد السيد الصادق للسودان في منتصف أغسطس ١٩٧٨ م وقابل النميري فور وصوله، وأطلعه علي ما دار بينه وبين القذافي، وما تم الاتفاق عليه، فأيد الاتفاق ولكنه اعتذر عن حضور احتفالات الفاتح من سبتمبر في ليبيا وقرر إرسال وفد سوداني رسمي لحضورها، وبالفعل أرسل وفداً برئاسة السيد خالد حسن عباس، وأرسل وفدا آخر برئاسة السيد عمر محمد الطيب لبحث ترتيبات عودة الأنصار من ليبيا.

وفي منتصف سبتمبر توجه النميري في رحلة طويلة لأوربا وأمريكا وأخطر الحكومة الليبية أنه سوف يقابل القذافي في طريق عودته للسودان بعد انتهاء رحلته لأوربا وأمريكا.. هذه هي الرحلة التي تم خلالها توقيع كامب ديفيد، وما تلاه من تطورات!)

وقبل أن نتابع ما جرى بعد كامب ديفيد، دعونا نركب ذلكم القطار المشحون بَشَراً وبِشْراً إلى أبا..

مهرجان أبا سبتمبر ١٩٧٨

منذ أن ارتكب النظام المايوي مجزرة أبا حرّم على أي من أفراد أسرة المهدي الدخول إليها. أما ذلك العام وقد حُلّلت لهم، فإن قطار السيد الصادق إلى أبا «شال الخلوق والسوح»، بتعبير الحبيب الأستاذ السر قدور، وهو يحث على الركوب مع الإمام الصادق بعدها بنحو عقدين ونصف: **قامت سفينة نوح، شايلة الخلوق والسوح، يا خلي أوع تروح.. خليك معانا!**

فقد رأى السيد الصادق أن يذهب لصلاة عيد الفطر لعام ١٣٩٨ه في الجزيرة أبا إحياء لسنة الإمام عبد الرحمن المهدي، وكان يوم عيد الفطر موافقا للرابع من سبتمبر ١٩٧٨م، وكان ذلك أول عيد فطر له بعد عودته، ونسبة لحرمان أفراد أسرة المهدي الكبيرة الآخرين من الذهاب إلى الجزيرة أبا طيلة عقد السبعينات بالأوامر السلطانية، رأى أن يصطحب معه كل من رغب من الأسرة الكبيرة، فاستأجر قطاراً كاملا متجهاً من الخرطوم لربك وسافر فيه عدد كبير من أفراد الأسرة ومن الأنصار، وكنا في ذلك القطار وكانت رحلتنا الأولى للجزيرة أبا مهد الدعوة المهدية والثورة التي حررت السودان ووحدته.

كان في تلك الرحلة عدد كبير من أمهاتنا بنات الإمام عبد الرحمن وبنات الإمام الصديق وغيرهن، وعدد كبير من أفراد الأسرة رجالاً ونساء وشباباً وأطفالاً.

وكانت حشود الأنصار التي حضرت لأبا لمقابلته بعد العودة بحراً لجياً متلاطم الأمواج.

وحدثت في المهرجان المقام بأبا أموراً مهمة كثيرة، وقد جمع الحبيب عبد الرسول النور إسماعيل الكلمات التي ألقيت يومها في كتيب بعنوان (الصادق المهدي في الجزيرة أبا) وكتب في مقدمة الكتاب إن الناس خرجوا (تهزهم الحماسة والوفاء وتزمجر حناجرهم بالهتاف والبكاء. الله أكبر الله أكبر، الناس كأنهم في طواف أو في أرض المحشر كأنهم جراد منتشر. لقد كانت الأيام الثلاثة التي قضاها السيد الصادق المهدي

ومن صحبه أياماً خوالد مسحت عن جبين الأنصار ما ران عليه من هم وغم وحزن في أيام المحنة).

وقال الحبيب السيد الصادق في خطبة العيد إنه اتفق مع النميري على أن تكون الجزيرة أبا (أم قرى السودان) ملكاً تعاونياً لأصحابها. وهذه قضية حولها غلاط كثير وليس هذا محل بحثها، لكن هناك من يرمي السيد الصادق بالغموض في أمر أبا، بينما حديثه حولها واضح وموضح من على صهوات المنابر.

واعتلى المنبر السيد ولي الدين الهادي الابن الأكبر للإمام الهادي، وقال: (إننا جميعا لدينا مسئوليات جسام نحو العقيدة والوطن، وهذا ما أراده الله لنا منذ أن جهر الإمام المهدي في هذه البقعة بإعلاء كلمة الله وإصلاح الوطن، ولاستمرارية هذا علينا الالتزام بإحياء الملة والعمل بما أوصى به أئمة الأنصار، وأذكر لكم من بين تلك الوصايا وصية هامة تركها الإمام الهادي في أمر يتعلق بتوضيح المسئولية القيادية لكيان الأنصار، ولقد ذكر الإمام الهادي في هذه البقعة بأنه في حالة غيبته يكون المسئول الأول هو السيد الصادق المهدي، هذا لحسم كل الجوانب والشائعات التي تجوب حول هذا الأمر الهام لكياننا).

ومع أن السيد ولي الدين قد غيّر مواقفه بعدها، ولكن قوة كلماته كانت تنبع من أنها شهادة واضحة يلقيها أمام ذلك الجمع الكبير من الأنصار وهو الابن الأكبر للإمام الهادي، كما كانت شهادته تتطابق مع حديث الشهود كلهم الذين حضروا خروج الإمام مهاجراً. وهذا المعنى جاء كذلك في القصيدة التي ألقاها في نفس المهرجان السيد إدريس البنا (الذي صار لاحقا عضوا بمجلس السيادة وهو الأديب المعروف) وهي قصيدة طويلة، نقتبس منها:

أنا أبا مهد الرجال الشم .. مكناس الظبا

جئنا إليك وعائدون

مقهورة الوقت الحزين

يا غصة حول الوتين

وغضبة ملء العيون

وثورة ملء الجفون

***

وهرعت أبكي من دمي

والماء حولك قد همي

والزرع غذاه الطمي

والقوم في أوج السكون

وفي الضمير يرددون

صحنا ننادي أن مولاك ومولاي ولي الله هادي

قال في هذا الخضم

في الناس في جمع أشم

أنا بينكم في غيبة

في أرضكم في غربة

مدوا لصادق بالأكف وبالأيادي

وفي الحقيقة لم يكن الصادق برأيي محتاجاً لتلك الشهادات، فهو قد تصدى للقيادة وقت نبذها الناس وابتعدوا فراراً بأنفسهم وأموالهم وتحبيذاً للسلامة. فلو كان الإمام الشهيد أوصى بغيره لكان هو الأحق بالتصدي، خاصة وأسس القيادة التي وضعها الإمام الصديق تقتضي رأي الأنصار ومشورتهم في المقام الأول، وهذا يطابق وصف الإمام المهدي للقائد: من تقلد بقلائد الدين ومالت إليه قلوب المسلمين.

ولم يكن بالطبع أمر تنصيبه إماماً وارداً، لأن مصير الإمام الهادي لم يكن قد أزيح عنه الستار بشكل قطعي بعد. وكان التحقيق فيما حدث من أهم المطالبات الواردة في التفاوض مع النظام.

أما بالنسبة لنا فقد كانت تجربة فريدة ولأول مرة نقابل تلك الحشود الضخمة ونراها عياناً بياناً. وإن كانت كذلك محفوفة بالمصاعب الجمة.

فقد شاهدنا بعض أفراد الأسرة يتعامل مع الأنصار بتعالٍ استنكرناه جميعنا، فكنا نرفض أن يقبّل أحد يد الواحد منا والواحدة. ومع أن هذا السلوك سائد في سائر بيوتات السودان الدينية، وكان مما يقبله الإمام عبد الرحمن من الأنصار كنوع من التصالح مع المجتمع ومع قيمه، إلا أن رفضه موجود داخل بيته، فكان الإمام الصديق كما سمعنا يرفض أن يقبّل أحد يده بصرامة غير عادية وفي مرة اصطرع مع مصر على التقبيل حتى صرعه قبل أن تمس شفاهه يده. وكذلك كنا نرى أمي رحمة وأمهاتنا يجذبن يدهن قبل أن تمسها الشفاه، أما السيد الصادق فكان يعانق الناس في السلام ويأبى تقبيل يده تماما كوالده.

وكان أدهش شيء مر بي في تلك الرحلة، وقد كنت لا أزال طفلة، أن امرأة جاءت بابنها المريض وطلبتني أن أنفث أو بالأحرى أتفل فيه تبركاً! كان الطلب غريباً ومقززاً، ومخالفاً لفكرتي عن هوان شأني فرفضت بإباء، وأذكر أني حاضرتها بما أفهم من أني لا حول لي ولا قوة وأن الله يقبل الدعاء من كل شخص، وصحيح إن بعض أهلي من الصُلاح ولكني ليس لي صلاح يذكر، فالبركة لا تورث!

وبهذه المناسبة يروى أن جاءت إحدى هؤلاء المتبركات لجدنا دكتور الفاضل البشرى المهدي، وكان ممن أُسروا وتربوا فترة بمصر فيتحدث بلهجة مصرية، فقال لها: اخص عليك يا ولية، هي مية الأحناك بركة؟

والملاحظة الأساسية هنا هي أن عهد التنكيل قد زاد من هذه الممارسات، والأثر الكبير لإزالتها تم أثناء الديمقراطية، حيث اختلط الناس في أسرة المهدي بالأنصار في عهود بريئة من رد الفعل، وحدث التطور بالوعي وبالمخالطة، ولذلك فإن الحديث عن اجتثاث ملامح الطائفية بالقوة هو محض وهم، وكياننا قام على أصل غير طائفي فالمهدية كانت مصححة لكل مفاهيم الطائفية هادمة لها، ولكن تسربت لها هذه الملامح في فترة الهدنة التي عقدها الإمام عبد الرحمن مع كافة ملامح المجتمع السوداني، وأية محاولات لمحو هذه الملامح بالقوة تأتي برد فعل عكسي يوطّد الطائفية ويفرهدها.

كامب ديفيد وإعلان فشل المصالحة

جاء في كتاب المصالحة:

(بالرغم من الإعلان الرسمي للمصالحة ودخول السيد الصادق للمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي والاستعداد الكامل للمشاركة، فإن خط سير المصالحة تعثر.

وكانت التصريحات الموجهة ضد برنامج المصالحة كما أعلن بالاتفاق مع النميري، بل الإجراءات العملية التي تلغي متنه متكاثرة. مثلاً: تم تنظيم مؤتمرات تنشيطية للاتحاد الاشتراكي وإعلان أنها مؤتمرات لا تسبقها انتخابات.

كان السيد الصادق وقادة حزبه يلاحظون هذه التصريحات والإجراءات ويطالبهم الآخرون بإجلاء الموقف فيتحلون بالصبر أملاً في أن يوجد مخرج من هذا الموقف المحرج، ويقول السيد الصادق للمساءلين والمتشككين: «علي أي حال، ولحين جلاء الموقف فإن المؤسسات القائمة حالياً وعلي رأسها المكتب السياسي تكفل للجميع المشاركة في اتخاذ القرار في المسائل الهامة وهذه خطوات للأمام كما أن المصالحة حققت للسودان استقلال الإرادة في السياسة الخارجية وهذه قفزة للأمام أيضاً».

ولكن، وفي ١٧ سبتمبر ١٩٧٨م وبعد مضي نحو شهرين على إعلان المصالحة على أجهزة الإعلام السودانية رسمياً تم توقيع الرئيس المصري أنور السادات لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل. وكانت طريقة التعامل مع تلك القضية تبياناً واضحا لسير النظام مكانك سر، ولانعدام أي أمل في الإصلاح، كانت القشة التي قصمت ظهر البعير).

كامب ديفيد كان زلزالاً في العالم العربي، وأول الانهيار التام.. لقد ووجهت الاتفاقية بغضب شعبي عارم في كل البلاد العربية، ومن ينسى أبيات نزار قباني:

كان اسمه

كما يقال أنور السادات

كان اسمه المأساة

والعلم عند الله والرواة

و كان يمشي

خلف عبد الناصر العظيم

مثل الشاة

منحنياً.. منكسراً نصفين

وشاحباً.. وصامتاً.. وزائغ العينين

وكان أقصى حلمه

في أول الثورة أن يهتم بالحقائب

وأن يقول للرئيس آخر النكات

كنا نراه دائماً

يجلس في سيدنا الحسين

يستغفر الله

ويتلو سورة الرحمن

كنا نظن أنه يرتل القرآن

لكنه فاجأنا وأخرج التوراة

كنا نظن أنه

سيدخل القدس على حصانه

ويستعيد المسجد الأقصى من الأسر

ويدعو الناس للصلاة

لكنه فاجأنا

وسلم الأرض من النيل إلى الفرات

obeikan.com

كان السيد الصادق قد نظر للاتفاقية باعتبارها خيانة قومية.. إنه ينادي على الدوام بحل سلمي، وينظر للمواقف السرمدية في صف الدم والانتقام باعتبارها تفتقد الحكمة، المواقف على غرار ما نادى به أمل دنقل في قصيدته الرائعة (قراءة جديدة لحرب البسوس):

لا تصالح ولو منحوك الذهب

أترى حين أفقأ عينيك

وأثبت جوهرتين مكانهما

هل ترى

هي أشياء لا تشترى!

لا تصالح على الدم حتى بدم!

لم يكن ينادي بموقفٍ كهذا، ولكن في أدبياته الكثيرة حول القضية الفلسطينية كان ينادي بسلام عادل، وقد استعرضنا مقاله الذي دعا فيه لنبذ المواقف الانفرادية التي تشق الصف العربي، وكانت كامب ديفيد برأيه سلاماً مذلاً يعمل على شق صفوف العرب.

الشاهد.. وقعت كامب ديفيد وكانت حدثاً هز العالم العربي. وبالطبع اختلفت المواقف السودانية إزاء كامب ديفيد. وكان يرجى أن يتم تداول حر للوصول للرأي بشأنها وهي مسألة شغلت الرأي العام العربي وفرقت صفوفه.

جاء في كتاب المصالحة الوطنية:

(كان النميري حينها في زيارة أمريكا، وحينما سئل عن رأيه قال إنه ما زال يدرس الاتفاقيتين وسيتخذ بشأنهما قراراً عن طريق أجهزته السياسية، وأرسل للأجهزة في السودان لدراسة الاتفاقيتين والاستعداد لعودته، فأجريت لهما دراسة بواسطة لجنة الشئون الخارجية للمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، ولجنة الشئون الخارجية لمجلس الشعب، ووزارة الخارجية السودانية. وأعد له خطاب لإلقائه على الجمعية

العمومية لهيئة الأمم المتحدة في نيويورك وكان الخطاب في نصه المطبوع الموزع على الحاضرين خالياً من أية إشارة لاتفاقيات كامب ديفيد وبدا أنه بصفته رئيس هيئة التضامن العربي، ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية سوف يتريث وينتظر دراسة الأجهزة ومشاركتها في القرار النهائي.

ولكن لأمرٍ ما أضاف في خطابه الحي الفقرة الآتية عن اتفاقيتي كامب ديفيد. قال: «والآن ولقد لمسنا في مبادرة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس جيمي كارتر، في اجتماع كامب دايفد مجهوداً لا بد من الإشادة به باعتباره من حيث المبدأ محاولة تاريخية جادة لإحلال السلام. وبالرغم من أننا لا نسعى في هذا المقام لتقييم نتائج هذه المحاولة سلباً أو إيجاباً، إلا أننا نرى ألا يكون التسرع سمة تقييم مثل هذا الجهد. ولا بد قبل الحكم له أو عليه من الدراسة الحقيقية المتأنية والتحليل الموضوعي على ضوء قرارات هيئة الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة العربية. ولا بد من تسليط الضوء على إيجابيات هذه المحاولة حيث كانت لتكون ركيزة من ركائز السلام، وعلى سلبياتها حيث كانت حتى لا تنحرف عن تحقيق هدفنا الأول وهو السلام العادل الدائم في منطقة الشرق الأوسط».

وكان الجميع في السودان يتوقعون أن يظل السودان متحفظاً في موقفه حتى عودة النميري للبلاد واجتماع المكتب السياسي، وكان السيد الصادق متأهباً للسفر للجزائر خاشياً أن يعود النميري قبل عودته من الجزائر ويعقد اجتماع المكتب السياسي ويفوته الإدلاء برأيه حول الموقف، وقد كان يعتبر الاتفاقيتين بمثابة استسلام للسادات. فطلب من اللواء عمر محمد الطيب أن يبلغه بعودة النميري.

تم حدثت التطورات التالية: السادات لم يشأ أن ينتظر النميري في أمريكا ليطلعه على أسرار موقفه، ولم يشأ أن يزوره في السودان كما فعل مع الملك الحسن، بل أرسل إليه يطلبه أن يمر عليه في مصر، فعدل برنامج رحلته وذهب للإسماعيلية في ١٤/ ١٠/ ١٩٧٨م، وهنالك قابل السادات ثم عاد للسودان في ١٥/ ١٠/ ١٩٧٨م.

وعاد السيد الصادق المهدي فوراً للسودان لدى سماعه بخبر العودة في ١٨/ ١٠/ ١٩٧٨م.

وفي يوم ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٨ م بينما الأعضاء ينتظرون دعوة المكتب السياسي للانعقاد أذاع راديو أم درمان بياناً من رئاسة الجمهورية خلاصته: إن السودان مرتبط بمصر روابط أزلية ولذلك فإنه يقف الي جانبها ويؤيدها، وأن مصر ضحت كثيراً في سبيل القضية العربية ولذلك لا يحق لأحد عزلها أو مساءلتها عما تفعل لرد أراضيها المحتلة؛ وأن اتفاقية إطار السلام تشتمل علي إغفال وإبهام ينتظر أن يزالا في المباحثات اللاحقة.

وكان البيان مفاجأة كبري علي الرأي العام السوداني أما بالنسبة للسيد الصادق فقد كان البيان قاصماً، إذ عندما صدر بيان يوم ٢٠/ ١٠ انهدم الركنان اللذان يستند عليهما حزبه في استمرار الأمل في المصالحة، فلا المكتب السياسي اجتمع للمشاركة في قرار مصيري حاسم ولا احتفظ السودان باستقلال موقفه في السياسية الخارجية؛ بل البيان أكد أن الروابط الأزلية بين السودان ومصر توجب تأييد السودان لمصر.

وفي هذا الموقف بحسب ما رأى المعاني الآتية: أن الروابط الأزلية بين السودان ومصر توجب تأييدنا لمصر لا العكس. وأن رأي الرئيس السادات هو رأي مصر دون تحفظ.

بعد هذا الموقف قدم الصادق استقالة مسببة من المكتب السياسي واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي وعرضها على قادة الحزب في اجتماع موسع فأيدوها بعد إجراء تعديلات وقدمها في ٢١/ ١٠/ ١٩٧٨ م.

كانت خلاصة مذكرة الاستقالة كالآتي:

أولاً: رفض صدور بيان التأييد الذي يفترض أن الروابط الأزلية بين السودان ومصر توجب تأييد السودان لمصر في كل ما تفعل. ورفض اعتبار موقف السادات هو بالضرورة موقف مصر. ورفض اعتبار التضحيات التي قدمتها مصر دفاعاً عن حقوقها الوطنية والقومية مبرراً لتنصلها عن التزاماتها الوطنية والقومية التي التزمت بها في مؤتمرات القمة العربية.

ثانياً: نقد اتفاقيتي كامب ديفيد نقداً مفصلاً، وبيان أنهما أدتا للحصول علي سيادة ناقصة ومحدودة في سيناء، والتفريط في الحقوق العربية الأخرى كما حددها مؤتمر القمة العربي في الرباط، وإجراء صلح منفرد تحت حماية أمريكية، مما أدي لرفض

العرب الآخرين له، ودعوتهم لحماية سوفيتية مضادة، وتبيان أن دور السودان ليس تأييد مصر ظالمة أو مظلومة بل الالتزام بعهوده واتفاقاته التي دخل فيها في مؤتمر القمة العربية، ومطالبة مصر بالالتزام المماثل والعودة من طريق الانفراد. والعمل علي توحيد الصف العربي للصمود دفاعاً عن الحق العربي والسلام العادل.

ثالثاً: إن كيفية إصدار البيان تدل علي أن المؤسسات السياسية وعلي رأسها المكتب السياسي لا وزن ولا قيمة للاشتراك فيها، لذلك فالسيد الصادق مستقيل منه ومن اللجنة المركزية، ولن يشترك في مؤسسات سياسية إلا إذا كانت منتخبة انتخاباً مباشراً وذات صلاحيات فعالة.

وأطلع السيد الصادق كل من السيدين عمر الطيب وفتح الرحمن البشير على المذكرة قبل تقديمها، وفي ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٨ م انعقد اجتماع ضم النميري، والصادق المهدي، وحسن الترابي، وتداولوا الموقف من جميع جوانبه ولم يتوصلوا لقرار محدد.

وفي يوم ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٨ م شارك السيد الصادق في ندوة بدار اتحاد طلاب جامعة أم درمان الإسلامية حول المصالحة الوطنية وأعلن هناك إخفاق مشروع المصالحة الوطنية.). أ. ه.

خرج السيد الصادق إذن من (بيت الغول) المسمى الاتحاد الاشتراكي، والذي يشرف على عوسٍ من طحين آلام وعظام الشعب السوداني، وأعلن على الملأ أن المصالحة قد وصلت إلى طريق مسدود.

وبعد ذلك استمر وحزبه في معارضة النظام المايوي من الداخل والخارج عبر بعض القيادات التي بعثت لهذا الغرض، مع عدم الرجوع لحمل السلاح في الحالين.

واعتبر أن إنجاز المصالحة لم يكن في تحقيق أهدافها فقد تمت عرقلة برنامج المصالحة الوطنية من جهتين: عصبية النظام التي حالت دون إجراء الإصلاحات المتفق عليها وإبقائها حبراً على ورق. والجهات الخارجية التي حالت دون التحرك السوداني المستقل في سياسته.

ولكن إن إنجازها في رأي الصادق تمثل في عاملين:

الأول: إتاحة هامش للحريات للحركة بالداخل بعد أن كانت الأوضاع مصمتة بالكامل. في هذا الهامش انتعشت الحركة النقابية والحزبية وقادت في النهاية للمواجهة التي أطاحت بالنظام في ١٩٨٥م.

الثاني: إتاحة المجال للقيادات العليا لحزب الأمة العودة للبلاد والعمل من الداخل في الهامش الضيق الذي نتج للحريات، وكانوا وعلى رأسهم الصادق يقولون: شبر حرية داخل البلاد خير من ميل خارجه!

أما بالنسبة لنا فقد كانت المصالحة باباً للتعرف على وجه كان غائباً، تلكم الجماهير الحاشدة، وعاطفتها الجياشة، وحماسها الأسطوري. لقد سمعنا كثيراً حكايات عمن يكون الحبيب السيد الصادق، وكم من الناس يمضي خلف راياته، لكن ذلك كان أوان المشاهدة!